المصرية للاتصالات

الرقم : (٤٩ / أ.م.ح)
التاريخ : ٢٣ / ٣ / ٢٠٢٥
الموضوع : تقارير الجهاز المركزى للمحاسبات .

السيدة المحاسبة / الوكيل الأول – مديرة الإدارة
إدارة مراقبة حسابات الاتصالات – بالجهاز المركزى للمحاسبات

تحية طيبة وبعد ،،،

بالإحالة إلى الموضوع عالية نتشرف بأن نرفق لسيادتكم طي هذا رد الشركة المصرية للاتصالات على ما جاء بالتقارير الآتية من ملاحظات:

- تقرير مراجعة القوائم المالية المستقلة فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ — كتاب جهاز رقم ١٨٨ بتاريخ ٢٠٢٥/٢/٢٦
- تقرير مراجعة القوائم المالية المجمعة فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ — كتاب جهاز رقم ١٨٩ بتاريخ ٢٠٢٥/٢/٢٦

فبرجاء التفضل بالإحاطة والتنبيه باللازم ،،،
ونحن إذ نشكر لسيادتكم تعاونكم الدائم المستمر معنا ،،،
وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الإحترام والتقدير ،،،

نائب الرئيس التنفيذى
للشئون المالية

وائل حنفي

أستلمت الأصل
٢٣/٣/٢٠٢٥

الرد النهائي على تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات عن مراجعة القوائم المالية المستقلة فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

المصرية للاتصالات®

تقريــر مراقب الحسابات
عن القوائم المــالية المستقلة
للشركة المصرية للإتصالات في ٢٠٢٤/١٢/٣١

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١)

بلغ صافي ربح العام بعد الضريبة نحو ٢,٨ مليار جنيه مقابل نحو ٧ مليار جنيه فى ٢٠٢٣/١٢/٣١ بإنخفاض قدره ٤,٢ مليار جنيه وبنسبة ٦٠% بالرغم من زيادة إيرادات الاستثمارات بالشركات التابعة والشقيقة بنحو ٤,٢ مليارجنيه بنسبة زيادة بنحو ١٧٣ % من ايرادات الإستثمار عن العام السابق، ونشيرفي هذا الصدد إلي أن الإنخفاض يرجع الي إستمرار الإعتماد علي الإقتراض بالعملة الأجنبية والمحلية والتسهيلات الإئتمانية والتي بلغت نحو ٨٠,٧ مليار جنيه فى ٢٠٢٤/١٢/٣١بنسبة ٢٨٨ % من إجمالي حقوق الملكية، منها نحو٤٢,٣ مليارجنيه قروض قصيرة الاجل بنسبة ٥٢% من إجمالي قيمة الإقتراض مما ترتب عليه تحمل الشركة نحو ٣٦ مليار جنيه كأعباء لخدمة الدين وأعباء إضافية نتيجة تحرير سعر الصرف فضلا عن وجود إلتزامات محتملة تم الإفصاح عنها بالقوائم المالية بلغت نحو ٥,١ مليار جنيه.

وأوصينا بإعادة النظر ودراسة السياسة التمويلية للشركة للحد من إعتماد الشركة على مصادر التمويل الخارجية والإعتماد علي مصادرالتمويل الداخلية بالشركة درءاً لتكبدها أعباء وفوائد تمويلية في ضوء إرتفاع أسعار صرف العملات الأجنبية مع تنشيط متحصلات العملاء وترشيد النفقات ، ونشير في هذا الصدد لحصول الشركة علي قرض متوسط الآجل بقيمة ١٨ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢٤ وفقاً لما ورد بالإيضاح رقم (٢٥) بالقوائم المالية للشركة.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يرجى العلم بأنه ترجع أسباب زيادة رصيد القروض والتسهيلات الائتمانية إلى الآتي:

– نتيجة لرغبة الشركة المصرية للاتصالات لمواكبة التطور المستمر في تكنولوجيا الاتصالات ولاستمرارها في تحقيق إستراتيجيتها الخاصة بتقديم خدمات الاتصالات المتكاملة وتطوير البنية التحتية بشكل مستمر ، فقد تطلب ذلك زيادة الإنفاق الإستثماري على مشاريعها ، بالإضافة إلى مشاركة الشركة بشكل أساسي في تنفيذ مشروعات الدولة القومية بالإضافة لمشروعات الشركة المختلفة والتي لا يمكن تمويلها من موارد الشركة الذاتية او عن طريق حقوق الملكية فقط.

– كما ان الظروف الاقتصادية وتغير سعر الصرف، وارتفاع سعر الفائدة هو ما أدى أيضاً لزيادة مبلغ خدمة الدين.

كما أن الشركة مُلتزمة بتنفيذ الخطة الخاصة بتحويل قيمة التسهيلات الإئتمانية قصيرة الأجل إلى قروض متوسطة وطويلة الأجل لضبط الهيكل التمويلي للشركة وتقليل الفوائد التي يتم دفعها قدر الإمكان خاصة في ظل مؤشرات البنك الفيدرالي الأمريكي والبنك المركزي المصري التي تتجه نحو الإنخفاض في أسعار الفائدة، كما أن الخطة التي تقوم الشركة بتنفيذها أخذت في الإعتبار الموارد الدولارية وما يتم سداده من إلتزامات القروض والتسهيلات والفائض الذي يمكن استخدامه في عمليات الشركة المختلفة ، كما أن الشركة تقوم ببعض الإجراءات الأخرى بشكل متوازي والتي من شأنها زيادة متحصلاتها وتقليل نفقاتها قدر الإمكان وسيتم موافاتكم بالخطة.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٢)

لم تقم الشركة بإعادة تقييم بعض التزاماتها التعاقدية بالعملات الأجنبية والمستحقة للغير بحساب دائنو شراء أصول ثابتة وفقاً لسعر الصرف المعلن في ٢٠٢٤/١٢/٣١ والتي بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٢١,١ مليون دولارالمثبته بسعر صرف ٣٠,٨ جنيه / دولار لتبلغ فروق عملة نحو ٤٢٢ مليون جنيه .

وأوصينا بالإلتزام بما تقضي به معايير المحاسبة المصرية في هذا الشأن لإظهار الحسابات على حقيقتها.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

جاري عمل التسويات الماليه اللازمة خلال الربع الأول عام ٢٠٢٥.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٣)

عدم موافاتنا بالشهادات السلبية للأراضي والمباني المملوكة للشركة للتحقق من عدم وجود أي قيود قانونية على تلك الأراضي والمباني لما لذلك من أهمية للحفاظ على ممتلكات الشركة نتيجةعدم قيام الشركة حتي تاريخه بتسجيل الأراضي المملوكة لها والمشتراه بعد تاريخ تحويلها لشركة مساهمة منذ عام ١٩٩٨.

وأوصينا سرعة نهو إجراءات التسجيل، وموافاتنا بالشهادات السلبية لأراضي ومباني الشركة للتحقق من عدم وجود اي قيود قانونية أو رهونات عليها.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

تم التنبيه باستخراج الشهادات السلبية وفور استخراجها سيتم موافاة سيادتكم بها.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٤)

تضمين حسابات الأصول الثابتة نحو ١,٨٦٣ مليار جنيه قيمة ما أمكن حصره من أراضى تبين بشأنها ما يلي:

- نحو ١,٣ مليارجنيه قيمة بعض أراضي تخصيص (بثمن وبدون ثمن) ونزع ملكية ـ صدر بشأنها العديد من الفتاوى من مجلس الدولة ومفادها عدم ملكية الشركة لتلك الأراضي وأنها ستظل مملوكة للدولة ولا تدخل ضمن أصول الشركة ولا يجوز لها التصرف فيها.

وقد أفادت الشركة بردها على تقاريرنا السابقة بأنها بدأت في إتخاذ إجراءات قانونية لمزيد من التأكيد على ملكيتها للأراضي المُشار إليها إلا أنه وحتى تاريخه لم نقف على ما أنتهت اليه هذه الإجراءات ونتائجها، هذا ولم تقم الشركة بالإفصاح ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية عن وجود أية قيود على ملكية الأراضى وقيمة هذه القيود بالمخالفة للبنـــد رقم (٧٤ ـ أ) من معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) الأصول الثابتة وإهلاكاتها.

- نحو ٥٦٣ مليون جنيه قيمة ما أمكن حصره من المطالبات الواردة من الجهات الحكومية بقيمة الأراضي وحق الإنتفاع والمقام عليها بعض سنترالات الشركة والمدرجة ضمن أصول الشركة ببعض القطاعات (أسكندرية ووجه بحري – أسيوط– قطاعى وسط وشرق الدلتا)، ولم نقف على أسباب توقف الشركة عن سداد العديد من تلك المطالبات، وكذا عدم تجديد بعض عقود حق الإنتفاع بمناطق الصعيد، مما حدا ببعض الجهات إلى رفع دعاوي ضد الشركة ومازالت متداولة بالقضاء.
- وجود العديد من التعديات علي بعض أملاك الشركة بمناطق الشركة المختلفة (أراضي– مباني – سنترالات– ..) مرفوع بشأن بعضها دعاوى قضائية ما زالت متداولة بالقضاء حتى ٢٠٢٤/١٢/٣١ ومن أمثلة ذلك:-

أ-نحو ١٥,٨مليون جنيه القيمة المقدرة من عام ١٩٩٨ للأرض التي تعدي عليها حي شرق مدينة شبين الكوم بمحافظة المنوفية.

ب- نحو ٥,٢ مليون جنيه تكلفة شراء أرض الطوابق المشتراه منذ عام ٢٠٠٧ والتى صدر بشأنها حكم المحكمة الصادر فى الاستئناف رقم ٦١٩٢ لسنة ١٣٣ ق بجلسة ٢٠١٨/٦/٢٧ " بمحو وشطب العقد المشهر لأرض الطوابق وتسليم الأرض وما عليها من مبان للمدعين "مما ترتب عليه خسارة الشركة للأرض وماعليها من مباني وتسليمها فعلياً للمدعين وخرجت من حيازة وملكية الشركة وقامت الشركة بنقض الحكم بالدعوى رقم ٦٤٣٤السنة ٨٨ ق بشقيه المستعجل والموضوعي إلا أن محكمة النقض رفضت الشق المستعجل بوقف تنفيذ الحكم، وتم النظر في الشق الموضوعي وقررت محكمة النقض بجلستها في ٢٠٢٤/٣/٦ بنقض الحكم المطعون فيه فيما قضي من تأييد حكم أول درجة برفض التدخل الهجومي للشركة موضوعاً وإحالة القضية مجدداً الي محكمة استئناف القاهرة ومؤجلة لجلسة ٢٠٢٥/٣/٩ لإعادة الإعلان .

ويتصل بما سبق أنه قبل صدور حكم محكمة النقض سالف الذكر قامت الشركة برفع دعوى قضائية ضد بائعي الأرض (مطالبة بنحو٣٠ مليون جنيه من قيمة الأرض وما زاد من قيمتها حتى وقت إستحقاقها والتعويض المناسب)، وقد صدر حكم لصالح الشركة بالزام المدعي عليهم – بائعى الأرض – بأن يؤدوا مبلغ نحو ١٨ مليون جنيه مضافاً اليها الفوائد القانونية وتعويض بنحو ١٠٠ألف جنيه، وقد تم الطعن علي الحكم المذكور بطريق الاستئنافين رقمي (٨٩٩٤، ٩١٤٣) لسنة ١٣٩ ق أمام محكمة استئناف القاهرة وتم تأجيل النظر فيهما الي جلسة ٢٠٢٥/٤/٩ للحكم.

وأوصينا بالالتزام بالفتاوى المشار إليها مع إعداد دراسات الجدوى اللازمة لتقنين وضع تلك الأراضي في ضوء احتياجات الشركة لها، وموافاتنا بما انتهت إليه الدعاوى القضائية والطعون المرفوعة بشأن بعضها واتخاذ اللازم لتجديد عقود حق الانتفاع قبل انتهائها وسداد المستحق عليها، مع العمل على إزالة التعديات على الأراضي المملوكة للشركة، والالتزام بمعيار المحاسبة المصري رقم (١٠) الأصول الثابتة وإهلاكاتها بشأن الإفصاح المشار إليه عاليه.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يُرجى التفضل بالإحاطة بالآتي:

– بالنسبة للأراضي بقيمة ١,٣ مليار جنيه فإنه تجدر الإشارة بأن الشركة بدأت في اتخاذ إجراءات قانونية لمزيد من التأكيد على ملكيتها للأراضي المُشار إليها بالملاحظة وسيتم إطلاع سيادتكم على آخر مستجدات تلك الإجراءات في الاجتماعات الدورية التي سيتم انعقادها بين السادة أعضاء الجهاز والسادة المسؤولين بالشركة.

– بالنسبة لمبلغ ٥٦٨,٧ مليون حنيه الخاص بمطالبات مقابل حق الانتفاع فإنه يتم دراسة كل حالة على حده حيث يتم ورود العديد من المطالبات المبنية على أرقام جُزافية مُبالغ فيها ومن ثم فإنه يتم عرض الأمر على كافة الجهات المختصة لاتخاذ الإجراءات المناسبة وفقا لدراسة ظروف واحتياجات كل قطعة أرض ، كما أنه يتم متابعة كافة القضايا المرفوعة من تلك الجهات وموافاة سيادتكم بموقف كل قضية بالتقارير التفصيلية.

– بالنسبه للتعديات على الاراضى فيرجى العلم بانه يتم دراسة موقف كافة الأراضي والمباني من جانب الجهات الفنية والقانونية والتجارية والمالية والعمل على الاستغلال الأمثل لها بما يُحقق اقصى استفادة للشركة وسوف يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة وفقا لنتائج دراسة كل قطعة أرض.

– بالنسبة لاستيلاء حى شرق مدينة شبين الكوم على الارض وأقامة مباني ورش وجراج للسيارات فيرجى التفضل بالإحاطة بأنه قد تم ذلك بعد صدور قرار السيد اللواء/ محافظ المنوفية بتمكين حى شرق شبين الكوم من استرداد ارض البر الشرقى مع العلم بأن الشركة قد قامت بالطعن على قرار الإخلاء وقيد برقم ٩٩٣٧ لسنة ٢٠ ق قضاء إدارى بالمنوفية وبجلسة ٢٦ / ١٠ / ٢٠١٩ تم القضاء فى الشق المستعجل برفضه وإحالة الدعوى إلى هيئة مفوضى الدولة لإعداد تقرير بالرأي القانونى فى موضوعها وانتهى التقرير ضد الشركة برفض الدعوى وإلزام المدعى بصفته المصروفات وتداولت الدعوى بالجلسات وتم حجز الدعوى للحكم لجلسة ١٨ / ١٢ / ٢٠٢١ وصدر الحكم برفض الدعوى وتم الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا وقيد برقم ٢٥٦٧٥ لسنة ٦٨ ق فى ٩ / ٤ / ٢٠٢٢ ولم يحدد له جلسه حتى تاريخه ، أما بخصوص مبنى الجراج فيرجى العلم بأن الغرف بالمبنى تتبع الشركة وتحتوى على بعض المهمات الخردة التي يتم استخدامها ويتم فتحها بمعرفه الشركة في حاله الحاجه اليها ، كما انه قد تم تشكيل لجنة بتكليف من السيد المهندس/ العضو المنتدب والرئيس التنفيذي للشركة لتسوية النزاع واللجنة مازالت فى عملية التفاوض مع المحافظة.

– بالنسبة لأرض الطوابق فيرجى العلم أن الشركة المصرية للاتصالات قد حصلت على حكم قضائي في دعوى الاستحقاق من محكمة جنوب الجيزة الابتدائية بإلزام البائعين بسداد مبلغ قدره ١٧،٩٦٤،٠٠٠ جنيه والفوائد القانونية بواقع ٤% سنويا من تاريخ المطالبة القضائية بتاريخ ٢٥ / ٦ / ٢٠١٩ وحتى تمام السداد ومبلغ ١،٠٠،٠٠٠ جنيه تعويضا عن الأضرار المادية والحكم مطعون بطريق الاستئنافين رقمي ٨٩٩٤ ، ٩١٤٣ لسنة ١٣٩ ق أمام محكمة استئناف القاهرة والقضية مؤجلة لجلسة ٩ / ٤ / ٢٠٢٥ .

أما بالنسبة لموقف القضية بمحكمة النقض فإنه بتاريخ ٦ / ٣ / ٢٠٢٤ نقضت المحكمة الحكم المطعون فيه فيما قضى به من تأييد حكم أول درجة برفض التدخل الهجومي موضوعا وإحالة القضية إلى محكمة إستئناف القاهرة ومؤجله لجلسة ٢١/ ٥ / ٢٠٢٥.

– بالنسبة للإفصاحات فإن إدارة الشركة تلتزم بشكل كامل بالإفصاح في ضوء الأهمية النسبية عن المعلومات الهامة والمؤكدة تطبيقا لمعايير المحاسبة المصرية.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٥)

لم تقم الشركة بدراسة ومراجعة الأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة بالمخالفة لما يقضى به معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) الأصول الثابتة وإهلاكاتها حيث بلغت الأصول المهلكة دفترياً وما زالت تعمل بنحو ١٣,٩٦ مليار جنيه وفقاً لما تم الإفصاح عنه بالإيضاحات المتممة في ٢٠٢٤/١٢/٣١.

وأوصينا بالالتزام بما يقضي به معيار المحاسبة المصرى في هذا الشأن.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

بالنسبة للأصول المهلكة دفتريا فإن إدارة الشركة تقوم كل فترة زمنية بإعادة دراسة أعمار الأصول الإنتاجية وهو ما تم العمل به بداية من عام ٢٠١٦ وخلال عام ٢٠١٨ كما انه جارى اعداد دراسة بتعديل الاعمار الانتاجية لبعض الأصول الثابتة سيتم عرضها على لجنة المراجعة ومجلس الإدارة للموافقة وفور الاعتماد سيتم موافاة سيادتكم بها.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٦)

قامت الشركة بإعادة تبويب جزء من تكلفة بند التحسينات والتجهيزات بنحو٥١٦مليون جنيه– بعد خصم مخصص الإهلاك والبالغ ٤٠٥ مليون جنيه – وذلك بإضافتها علي بند المباني الأمر الذي ترتب عليه:–

- تعديل العمر الإنتاجي لصافي تكلفة التحسينات ليتم اهلاكها علي العمر المتبقي للمبني الخاص بها مما أدى لتخفيض مصروف الإهلاك بنحو ٧٠ مليون جنيه بالرغم من أن تلك التحسينات والتجهيزات تتمثل في " أعمال دهانات، وأرضيات، وأعمال كهرباء ،،،ألخ" وبالتالي لا تؤدي الي تدفق المنافع الإقتصادية المستقبلية وزيادة العمر الإنتاجي للمبني بالمخالفة للبند رقم (٧) من معيار المحاسبة المصري رقم ١٠ الأصول واهلاكاتها ولما ورد برد الشركة علي تقرير الفحص المحدود للقوائم المالية في ٢٠٢٤/٩/٣٠، هذا ولم نواف بالدراسة المعدة في هذا الشأن للوقوف علي أسس التعديل لما لذلك من أثر علي قائمة الدخل.
- عدم الإفصاح عن طبيعة وقيمة التغيير في التقدير المحاسبي للأعمار الإنتاجية لتلك التحسينات بالمخالفة لأحكام الفقرة ٣٩ من معيار المحاسبة المصري رقم ٥ السياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء.

وأوصينا بموافاتنا بالدراسة المعدة في هذا الشأن والإلتزام بمعايير المحاسبة المصرية المشار إليها، والإفصاح عن ذلك ضمن الإيضاحات المتممة.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

بالنسبة لتعديل العمر الإنتاجي لصافي تكلفة التحسينات فإن سياسة الشركة تهدف إلى مواكبة التحديات الجديدة التي تتمثل في دخول الشركة إلى سوق المحمول وحيث إنها ذات قيمة عالية ومرتبطة بمباني الشركة للحفاظ عليها ورفع كفاءتها ترتب على ذلك أعادة تبويب تكلفة التحسينات وإدراجها تحت مباني الشركة وسيتم ادراج السياسة المتبعة في دراسة الاعمار الإنتاجية للشركة وموافاة سيادتكم بها.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٧)

تضمن حساب الأصول الثابتة تكلفة نادي الشركة بالمعادي البالغة نحو ٢مليار جنيه وتحملت عنه مصروف إهلاك بنحو ٤٦,٢ مليون جنيه، وقد تبين بشأن ذلك ما يلي:-

- عدم فصل الاجهزة والالات مثل اجهزة التكييف والانذار واجهزة المراقبة والمصاعد عن مكونات كل مبنى واهلاكها ضمن المبانى على ٥٠عام .
- عدم تقنين وضع أرض النادي والمخصصة للشركة من مصلحة الأملاك الأميرية لإقامة محطة لاسلكية عليها منذ عام ١٩٥٥.
- قيام الشركة المصرية للإتصالات بالتعاقد مع شركة تى إى للإستثمار الرياضى (المملوكة للشركة بنسبة ٩٩,٩٩%) يحق بموجبه للأخيرة استغلال النادى فى الغرض المخصص من أجله ، ولم نتحقق من مدى تناسب العائد السنوى المستحق مقابل التكاليف التي تتكبدها الشركة.
- عدم تضمين الأصول الثابتة لنادى الشركة نحو ٩٥ مليون جنيه قيمة ما تم تنفيذه من إستكمال والإشراف على بعض أعمال النادى .
- لم تقم الشركة بالإفصاح ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية عن التعاقد مع الشركة التابعة المذكورة كعقد إيجار تشغيلى بالمخالفة لما تقضي به الفقرتين رقمى ٨٩،٩٥من معيار المحاسبة المصرى – عقود التأجير

وأوصينا بإجراء التسويات اللازمة في هذا الشأن، وسرعة انهاء كافة الإجراءات الخاصة بتقنين وضع أرض النادي،مع موافاتنا بدراسة الجدوي الاقتصادية للتحقق من عائد الشركة، وضرورة الإفصاح عما تم الاشارة اليه ضمن الإيضاحات المتممة.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يُرجى التفضل بالإحاطة بالآتي:-

-بالنسبة لمعدلات الإهلاك فقد تم التنسيق مع الجهات الفنية وتعديل بعض الأعمار الإنتاجية لبعض الأصول مثل حمام السباحة والملاعب وبعض الأجهزة الكهربائية وغيرها وذلك خلال الربع الرابع عام ٢٠٢٤ ، أما بخصوص ما ورد بملاحظة سيادتكم فإنه جاري الفحص مع الجهات الفنية المختصة وسوف يتم عمل اللازم في ضوء ذلك.

- كما تقوم الشركة حاليا باتخاذ كافة الإجراءات الإدارية والقانونية بشأن تقنين أوضاع ملكية جميع اراضى الشركة ومن ضمنها ارض النادى وسيتم موافاة سيادتكم أولا بأول بكافة تلك الإجراءات.

-بالنسبة لشركة TE Sport فإنها مازالت في مرحلة البداية كشركة مُنشأة حديثاً وتقوم بكافة ما يمكن القيام به من إجراءات وإنشاءات وغيرها لزيادة الإيرادات حيث حققت الشركة خلال عام ٢٠٢٤ نحو ٤٤ مليون جنيه إيرادات ومن المتوقع زيادة الإيرادات بشكل تصاعدي في السنوات القادمة ، وقد تم موافاة سيادتكم بمسودة القوائم المالية للشركة أثناء مراجعة سيادتكم للقوائم المالية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

-بالنسبة لباقي الإنشاءات التي مازالت بحساب مشروعات تحت التنفيذ فإنه سيتم رسملتها فور الإنتهاء منها ودخولها الخدمة أو جاهزيتها للتشغيل أيهما أقرب.

- بالنسبة للإفصاح بالإيضاحات المُتممة عن عقد الإيجار التشغيلي مع الشركة التابعة فإن الشركة المصرية للإتصالات تقوم بالإفصاحات اللازمة والممكنة حيث أنه من ضمن إيضاح المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة إيضاح رقم ١/٣٥ يتبين وجود بند إيجار أرض النادي ، أما بخصوص الإفصاح ضمن إيضاح الأصول فإنه جاري دراسة ما ورد بملاحظة سيادتكم والمعيار وعمل اللازم في ضوء ذلك.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٨)

ما زالت الأصول الثابتة تتضمن قيمة مسارات الكوابل النحاسية الغير صالحة للإستخدام بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٢٣٨ مسار بمنطقتى المنوفية والقليوبية حتي ٢٠٢٤/١٢/٣١ حيث أفادت لجان السحب أن تلك المسارات غير صالحة للإستخدام، فضلا عن عدم استبعاد قيمة البطاريات التي تم سرقتها من بعض وحدات MSAN من حسابات الأصول الثابتة بلغ ما

أمكن حصرة منها عدد ٣١١٤ بطارية مسروقة، ولم تتخذ الشركة أية إجراءات بشأن الكوابل التى تم فصل الخدمة عنها الامر الذى سهل سرقة العديد من هذه الكوابل، ونشير في هذا الصدد ضرورة دراسة جدوي التأمين علي الكوابل النحاسية التي لم يتم إحلالها حفاظاً علي ممتلكات الشركة.

وأوصينا ببحث ودراسة ما سبق الإشارة إليه وإجراء التسويات اللازمة في هذا الشأن لما له من أثر علي أصول وممتلكات الشركة.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يرجى التفضل بالعلم بالاتي ::

– بالنسبة للمسارات غير الصالحة للاستخدام فقد تم عمل التسويات اللازمة في هذا الشأن.

– اما بالنسبة للبطاريات فإنه يتم استبعاد كافة البطاريات التي تم سرقتها من سجلات الأصول بشكل دوري بعد إستيفاء كافة المستندات والإجراءات اللازمة لذلك من الجهات المختصة وبالفعل قد تم إستبعاد البعض من تلك البطاريات خلال الربع الرابع عام ٢٠٢٤.

– أما بالنسبة للتأمين على الكوابل النحاسية فإنه نظراً للتكلفة الباهظة التي تتطلب ذلك ولخطة الشركة المستمرة منذ سنوات بإستبدال الكوابل النحاسية بكوابل ألياف ضوئية وبالتالي فإنه من الصعب التأمين على كافة الكوابل النحاسية، ولكن في كل الأحوال تتخذ الشركة كافة الإجراءات المُمكنة للحفاظ على أصولها.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٩)

عدم استغلال الشركة لبعض الأراضي، والمباني في الأغراض المخصصة لها من أجله لإقامة سنترالات يرجع تاريخ بعضها لعام ٢٠٠٨ ولم يتم إبرام عقود بشأنها مما قد يعرض الشركة لسحب تلك الأراضي لمخالفتها لشروط التخصيص علي الرغم من إنشاء إدارة عامة لإدارة الأصول الغير تشغيلية لدراسة مدي الاستفادة منها، وقد بلغ ما أمكن حصره منها نحو ١٣٩,٢ مليون جنيه بحساب المشروعات تحت التنفيذ ، ونحو ١٠,٨ مليون جنيه بحساب الأصول الثابتة مما قد يترتب عليه ضياع عوائد استثمار المبالغ المشار اليها،وقد أفادت الشركة بردها بأنه جارى إتخاذ اللازم في هذا الشأن.

وأوصينا بالالتزام بشروط التخصيص والاستفادة من الاراضى فى الاغراض المخصصة لها تفاديا لتوقيع الجزاءات أو الغاء التخصيص بمراعاة المدة المحددة لتنفيذ المشروعات تفاديا لسحب تلك الاراضى .

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

جاري دراسة موقف كافة الأراضي والمباني من جانب الجهات الفنية والقانونية والتجارية والمالية والعمل على الاستغلال الأمثل لها بما يحقق اقصى استفادة للشركة.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١٠)

ضعف الترابط والتنسيق بين قطاعات الشركة المختلفة أدي إلى التأخر في إضافة بعض الأصول والتي بلغت نحو ٧٢٧مليون جنيه والتي يرجع تاريخ دخول بعضها للخدمة لعام ٢٠١٦ مما أدي الي تحميل الفترة باهلاك بنحو ٤٧٧مليون جنيه، فضلاً عن عدم تضمين حساب الأصول الثابتة في ٢٠٢٤/١٢/٣١ نحو٨٥٥ مليون جنيه وما لذلك من أثر علي حساب الإهلاك تتمثل في :

- نحو٨٢١,٥ مليون جنيه قيمة المشروعات التي تم تنفيذها ودخولها الخدمة وتشغيلها يرجع تاريخ بعضها لعام ٢٠٢٢ والمدرج معظمها بالتكوين الإستثمارى.
- نحو ١٧ مليون جنيه قيمة باقي الأعمال المنفذة لرفع كفاءة وتجديد بعض مباني ومخازن الشركة والمهيئ للتشغيل منذ الربع الرابع لعام ٢٠٢٣ والنصف الأول لعام ٢٠٢٤، وذلك بالرغم من رسملة قيمة علاوة الأسعار الخاصة منذ ٢٠٢٤/٦/٣٠ بنحو ٦,٣٤٧مليون جنيه.
- نحو١٤,٦ مليون جنيه قيمة ما تم تنفيذه من أعمال توريد وتركيب وتشغيل لأنظمة كاميرات المراقبة بمخازن الشركة خلال الفترة المالية من يناير حتي ديسمبر ٢٠٢٤ بموجب محاضر التوريد والتركيب والتشغيل مما يعد الأصل مهيا للتشغيل، وهو ما يتنافى مع ما أفادت به الشركة بردها علي تقريرنا عن الفحص المحدود للقوائم المالية في ٢٠٢٤/٩/٣٠.
- نحو ١,٩ مليون قيمة الدفعة المقدمة عن شراء عدد ٤٠٠ ماكينة تصوير منذ ٢٠١٩ والتي مازالت مدرجة بالأرصدة المدينة بالرغم من استلامها منذ سنوات .

وأوصينا باجراء التسويات اللازمة لإظهار حسابات الأصول وكذا مصروف الإهلاك علي حقيقتهم إلتزاماً بأحكام الفقرة رقم (٥٥) من المعيار رقم (١٠) من معايير المحاسبة المصرية.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يُرجى التفضل بالإحاطة بالآتي:

– بالنسبة لتأخر رسملة بعض الأصول فقد يحدث ذلك لظروف خارجة عن إرادة الشركة نتيجة التأخر في إنتهاء بعض المشروعات وتتم الرسملة عندما يكون الأصل مهيئ للتشغيل، كما أنه قد يحدث بالنسبة لبعض عقود الدعم الفني حيث يتم رسملة عقود الدعم الفني بعد إنتهاء فترة الضمان المجاني وإفادة الجهات الفنية ببداية فترة الدعم الفني.

– بالنسبة لحساب مشروعات تحت التنفيذ فإنه يتم رسملة الأصول بعد استيفاء المستندات اللازمة من الجهات الفنية بالشركة ، ونظرا لتعدد وتنوع وانتشار مشروعات ومهمات الشركة فإنه يتم التنسيق بين كافة الجهات المختصة كل ربع مالي لتجميع بعض الأصول التي دخلت الخدمة واستيفاء كافة البيانات اللازمة من جانب الجهات الفنية لرسملة تلك المشروعات ، ومن ثم فإنه قد تم رسملة ما تم دخوله الخدمة خلال الربع الأول عام ٢٠٢٥ وعمل التسويات اللازمة بعد استيفاء الإجراءات والمستندات اللازمة ومن ثم مراعاة احتساب الأهلاك للأصل من تاريخ بدء التشغيل.

– بالنسبة لمبلغ ١٧ مليون جنيه والخاص بالعقد رقم ٤١٢ / ٢٠٢٢ / ٣٣ فإنه سيتم عمل اللازم نحو رسملة ما يجب رسملتة فور الإنتهاء من التنفيذ وإستيفاء الإجراءات اللازمة لذلك والتي من ضمنها الجاهزية للتشغيل.

– بالنسبة لمبلغ ١٤,٦ مليون جنيه الخاص بأعمال توريد وتركيب وتشغيل أنظمة كاميرات المراقبة بمخازن الشركة إحالة رقم ٤٣١ / ٢٠٢٢ / ٥ فقد تم بالفعل توريد المهمات من جانب الشركة المنفذة وتم التركيب ولكن نظرا لعدم جاهزية الموقع اعتبارا من ٢٠ / ٢ / ٢٠٢٤ لحين الانتهاء من غرف المشاهدة وتم استئناف الاعمال بموقع الهرم بتاريخ ٩ / ٩ / ٢٠٢٤ وتم احتساب هذه الفترة مدة توقف طبقا لموافقة السلطة المختصة، مع استمرار الايقاف بموقع الاسماعيلية لحين الانتهاء من تنفيذ غرفة المشاهدة طبقا لموافقة السيد المهندس/نائب الرئيس التنفيذى للشئون الفنية طبقا للقواعد واللوائح والتعليمات المنظمة لذلك.

– بالنسبة لقيمة ماكينات التصوير فإنه جاري فحص المبلغ المذكور وعمل التسويات اللازمة في ضوء نتائج الفحص.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١١)

تضمنت الأصول نحو ٩٨ مليون جنيه قيمة شراء شبكة إتصالات مقامة من طرف العميل منذ سنوات خاصة بأحد المجتمعات المغلقة وإهلاكها على ٥٠عام والبالغ قدره نحو ٢,٩ مليون جنيه دون فصل ما يخص المساحات المؤجرة لمدة ٧ سنوات لاقامة أبراج عليها وإدراجها بالمديونيات لحين توفير المساحات وفقا للعقد المبرم ، وكذا دون فصل البنية الأساسية عن تكلفة الكابل لإختلاف معدل الإهلاك لها عن معدل إهلاك الشبكة، فضلا عن عدم وجود لجنة فنية لدراسة تحديد معدل إهلاك الشبكة المستخدمة المشار إليها وكذا عدم موافاتنا بدراسات الجدوى المعدة لشراء الشبكة فضلا عن ذلك لم تتضمن الاصول قيمة شراء شبكة إتصالات باحد المجتمعات المغلقة شاملة تاجير ٦ مساحات لتركيب ابراج محمول ، ٢ مركز بيع والبالغ قيمتهما نحو ٥٥ مليون جنيه .

وأوصينا باجراء التسويات اللازمة لإظهار الحسابات علي حقيقتها إلتزاماً بأحكام الفقرة رقم (٥٥) من المعيار رقم (١٠) من معايير المحاسبة المصرية وتشكيل لجنة فنية للوقوف على صحة معدلات إهلاك الشبكة وموافاتنا بدراسات الجدوى المشار إليها والايرادات المحققة من تلك الشبكات والموقف الحالى الخاص بمساحات ابراج المحمول ومراكز البيع .

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

جاري موافاة سيادتكم بالبيانات المطلوبة وفحص ما ورد بالملاحظة وعمل اللازم في ضوء نتائج الفحص

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١٢)

لم تقم الشركة بإستبعاد تكلفة بعض السعات الدولية المباعة بنظام IRU خلال عام ٢٠٢٤ من حساب أصول حق الانتفاع والبالغ قيمتها البيعية نحو٩٤٥مليون جنيه المعادل لنحو ١٨,٦ مليون دولار على بعض الكوابل.

وأوصينا بإجراء التسوية اللازمة لإظهار حسابات الأصول وكذا مصروف الإستهلاك على حقيقتهما.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يرجى التفضل بالعلم بالأتى:

- بالنسبة لمبلغ ١٨,٢ مليون دولار قيمة بعض خدمات IRU يرجى العلم أنه لم يتم احتساب تكلفة لهم حيث ان التكلفة الخاصة بهم يتم احتسابها ضمن اهلاكات الشبكة المحلية وأجهزة الباور الخاصة بالشركة وسيتم فحص اى مبالغ تخص الشبكة الدولية واعداد التسويات اللازمة في ضوء نتائج الفحص..
- بالنسبة لمبلغ ٤٩٠ ألف دولار الخاص بإيرادات IRU Capacity فجارى فحصه وعمل التسويات اللازمة فى ضوء نتيجة الفحص .

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١٣)

عدم قيام الشركة بحساب القيمة الحالية لبعض عقود الدعم الفنى والتي بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٢,٢ مليار جنيه والتى سيتم سداد بعضها على مدار ٥ سنوات وذلك بالمخالفة للفقرة رقم (٢٣) من معيار المحاسبة المصرية رقم (١٠) – الأصول الثابتة وإهلاكاتها.

وأوصينا بإجراء التصويب اللازم ومراعاة أثر ذلك على حساب الإهلاك، والالتزام بمعايير المحاسبة المصرية بشأن القيمة الحالية.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يرجى العلم بأنه يرجع ذلك لورود مثل تلك العقود في نهاية الفترة المالية وبالتالي لا يوجد الوقت الكافي للحصول على البيانات اللازمة لإثباتها بالقيمة الحالية في نفس تاريخ ورودها ولذلك يتم إثباتها بكامل القيمة في فترة ورودها ثم معالجة ذلك في الربع التالي ومن ثم فإنه سيتم عمل اللازم لما ورد بملاحظة سيادتكم خلال الربع الأول عام ٢٠٢٥ مع التنبيه على الجهات المختصة بمراعاة ذلك قدر الإمكان مُستقبلا.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١٤)

لم تتضمن الأصول حق إنتفاع القيمة الحالية لإيجارات بعض الأراضى الخاصة بمسارات الكابل البحرى وكذا لمحطات التقوية بنحو٢٧,٧ مليون جنيه لمدة سنتين عن الفترة من ٢٠٢٤ حتى ٢٠٢٦ وذلك بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصرى رقم (٤٩) عقود التأجير.

وأوصينا بإجراء التصويب اللازم ومراعاة أثر ذلك على حساب الإستهلاك، والإلتزام بمعايير المحاسبة المصرية فى هذا الشأن.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يرجى التفضل بالعلم أنه يرجع ذلك نتيجه لعدم إستلام المواقع فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ حيث انه تم استلام جزء من المواقع خلال شهرى فبراير ومارس عام ٢٠٢٥ ولم يتم استلام باقى المواقع حتى الآن وسوف يتم عمل التسويات اللازمة فور الانتهاء من تسليم باقى المواقع بشكل كامل .

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١٥)

عدم تضمين رصيد حساب مشروعات تحت التنفيذ نحو١٠٠امليون جنيه

- نحو ٥٩ مليون جنيه قيمة توريدات ودفعات مقدمة عن بعض العقود والمدرجة بالخطأ بحساب الأرصدة المدينة.
- نحو٤١ مليون جنيه قيمة ٧٠% من توريد بعض المهمات للعقد رقم (PO4/١٢/٢٠١٦/٢١١).

فضلاً عن تضمين رصيد الحساب نحو٢,٣ مليون جنيه قيمة دفعات مقدمة لبعض العقود ولم يتم تسويتها بما تم توريده.

وأوصينا بإجراء التسويات اللازمة في هذا الشأن.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يُرجى العلم بإنه يتم فحص الأرصدة الواردة بالملاحظة بشكل دوري ويتم تسوية ما يجب تسويته بعد إستيفاء الإجراءات والمستندات اللازمة لذلك.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١٦)

إستمرار ضعف نظام الضبط الداخلي لمنظومة المخازن بالشركة – وقد بلغت قيمة المخزون نحو ٧,٢ مليار جنيه بعد تخفيضه بنحو ٩٧,٢ مليون جنيه وما إرتبط بها قيمة من توريدات عن الإعتمادات المستندية تحت حساب بعض العقود، وكذا ضعف الترابط والتنسيق بين إدارات الشركة المختلفة المعنية بالمخزون، مما ترتب عليه تأخر تسجيل بعض حركات الإضافة والصرف لفترات طويلة ترجع إلى عام ٢٠٢١، الأمر الذي أدي الي إظهار أرصدة المخزون والحسابات المرتبطة على غير حقيقتها ومن مظاهر ذلك ما يلي .

- بلغت قيمة الإعتمادات المستندية نحو ٤٩٥,٥ مليون جنيه منها نحو ١١١ مليون جنيه قيمة إعتمادات عن بعض عقود تم ورود مشمول بعضها للمخازن (قطع غيار) خلال السنوات السابقة يرجع بعضها لعام ٢٠٢٠ ومازالت مدرجة بحساب الإعتمادات المستندية ، ونحو ٣١٦ مليون جنيه قيمة إعتمادات ورسوم جمركية لبعض العقود وأوامر التوريد تم تعليتها على رصيد الحساب خلال الفترة من ٢٠١٨ حتى ٢٠٢٤ ومازالت مدرجة بحساب الاعتمادات المستندية ولم نقف علي توريد مشمولها من عدمه.
- تم تخفيض المخزون لمقابلة المخزون الراكد والتالف بالمخازن الرئيسية وتبين إستمرار الشركة بتقييم المخزون الراكد طبقا لأسس زمنية ونسب مئوية وردت بلائحة التخزين وبالقواعد التفصيلية لها بالمخالفة لما يقضي به معيار المحاسبة المصري رقم (٢) المخزون، ونشير في هذا الصدد إلى عدم نهو اعمال اللجنة الفنية المشكلة منذ عدة سنوات لدراسة المخزون الراكد.

- تكدس بعض مخازن الشركة ببعض الأصناف والمهمات الواردة للمشروعات القومية حيث تبين ان معدل الصرف منها بطئ وقد بلغ ما أمكن حصره منها نحو ١,٤٩ مليار جنيه ونشير في هذا الصدد إلى قيام الشركة بتشكيل لجنة في ٢٠٢٤/٩/٨ لمطابقة أرصدة المخازن الرئيسية مع ما تم صرفه لمخازن مقاولي التنفيذ وما تم تنفيذه علي الطبيعة للتحقق منها.
- تحمل الشركة ٤٧٧ مليون جنيه كفروق عملة للتأخر في السداد، وللتغيير في شروط الدفع ، وفروق لزيادة أسعار بعض المواد الخام والمهمات، وكذا علاوات أسعار لبعض التعاقدات وأوامر التوريد وذلك نتيجة التأخر في اجراءات البت والإسناد، وعدم جاهزية بعض المخازن لاستيعاب الكميات المتعاقد عليها مما ترتب عليه ايقاف التوريد من قبل الشركة.
- عدم تضمين رصيد المخزون نحو ٩,٤ مليون جنيه قيمة قطع غيار وردت عن بعض العقود والتي تم استلامها ودخولها المخازن بموجب أذون فحص وإضافة ويرجع تاريخ بعضها لعام ٢٠١٩، ومازالت مدرجة بالأرصدة المدينة بالخطأ.
- عدم تأثر المخزون بنحو ٩٢ مليون جنيه قيمة ما أمكن حصره يتمثل في:

أ- نحو٧٧ مليون جنيه قيمة ما أمكن حصره من بعض المهمات والأصناف التي تم رفضها بعد قبولها لعدم مطابقتها للمواصفات، وتم تشكيل لجان فنية بشأنها، وبعضها مرفوع بشأنه قضايا مازالت متداولة.

ب-نحو ١٥ مليون جنيه قيمة كل من العجز والبارز لبعض الأصناف والتي اسفرت عنها نتائج فحص اللجان المشكلة لهذا الغرض.

- قيمة بعض مهمات تحت الفحص والتي مازالت مدرجة بمخزن المهمات يرجع تاريخها لعام ٢٠٠٧ لم يتم تسويتها.
- عدم إنشاء منظومة حسابات للمخازن الفرعية أدى إلى عدم تضمين المخازن الفرعية بقيمة الأصناف المنصرفة من المخزن الرئيسي واعتادت الشركة على تحميل قيمتها على حساب المصروفات بالرغم من عدم صرفها للتشغيل وقد جاء رد الشركة على تقريرنا على فحص القوائم المالية في ٢٠٢٤/٩/٣٠ مؤيداً لما ورد بالملاحظة.

وأوصينا ببحث ودراسة ما سبق الإشارة اليه واجراء التسويات اللازمة في ضوء ما تسفر عنه الدراسة، مع الالتزام بما يقضي به معيار المحاسبة المصري المشار إليه لما له من أثر علي قيمة المخزون والحسابات المختصة، والعمل على تلافي أوجه القصور في نظام الرقابة الداخلية لمنظومة المخازن.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يُرجى التفضل بالإحاطة بالآتي:

قامت الشركة باتخاذ إجراءات جادة نحو ميكنة بعض العمليات بمنظومة المخازن يتم من خلالها زيادة الترابط والتنسيق بين إدارات الشركة المختلفة وقد تم دراسة أسباب ذلك ووضع الحلول المُمكنة لها والتي من ضمنها تحديث أو تغيير نظم تخطيط الموارد بالشركة ERP الخاصة بالمخزون والمشتريات والمالية، ولكن نظراً للظروف الاقتصادية الصعبة على مستوى العالم وانعكاسها على الاقتصاد المصري فجارى ايجاد حلول تقنية بديلة من شأنها تقليل مشكلات النظام الحالي قدر الإمكان ونتيجة الجهود التي تبذلها الشركة في تطوير منظومة العمل فقد تم إنشاء منظومة لتسجيل حركات الإضافات والصرف من بعض المخازن إلكترونيا والعمل بهذا النظام منذ بداية عام ٢٠٢٤ وجاري العمل على تعميم المنظومة لكافة المخازن ودراسة تطوير إجراءات العمل بما هو مُتاح من إمكانيات وفي ضوء الموارد المتاحة والتكلفة والعائد.

-بالنسبة لأرصدة الإعتمادات المُستندية بالفحص تبين أن إجمالي المتبقي من المبالغ التي تم إضافتها على الحساب خلال عام ٢٠٢٤ هو نحو ٣٨٦ مليون جنيه متضمنا نحو ١٥٥ مليون جنيه المتبقي من المبالغ التي تم إضافتها خلال فترة التسعة أشهر المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٤ مقابل نحو ١٦٥ مليون جنيه الخاص بنفس الفترة بميزان شهر سبتمبر ٢٠٢٤ وهو ما يعني أنه قد تم تسوية نحو ١٠ مليون جنيه من تلك الأرصدة خلال الربع الرابع ٢٠٢٤ ، كما أن المتبقي من أرصدة الفترات من عام ٢٠١٨ إلى نهاية ٢٠٢٣ هو نحو ١٠٩ مليون فقط مقابل نحو ١٤٨ مليون جنيه في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٤ وهو ما يعني أنه قد تم تسوية نحو ٣٩ مليون جنيه من تلك الأرصدة خلال الربع الرابع ٢٠٢٤، وجاري فحص وتسوية باقي المبالغ بعد استيفاء المستندات اللازمة لذلك.

-بالنسبة لإستخدام العامل الزمني في تقييم المخزون عن طريق حساب قيمة المهمات الراكدة فإن التعامل مع المهمات الراكدة تتم وفقا لمعايير محددة لكيفية الاستفادة منها بعد العرض على لجان متخصصة في فحص الأصناف الراكدة بحيث يمكن الاستفادة منها أو التخلص منها بالبيع وذلك دون إحداث أضرار مادية للشركة قدر الإمكان .أما بالنسبة لسياسة الشركة الخاصة بالانخفاض في قيمة المخزون فيرجع ذلك لان المخزون الذى يتم دراسته وتخفيضه أو زيادته هو بغرض الاستخدام في انشطة الشركة بالإضافة لتعدد أماكنه وكثرة أصنافه وإختلاف تباعد توقيات شراءه مما يجعل تحديد

صافي القيمة البيعية لكافة الأصناف عملية يصعُب تطبيقها بشكل عملي طبقا لبنود المعيار في مثل هذه الحالة ، وتطبيقا لمبدأ الحيطة والحذر فإن الشركة تطبق أفضل الممارسات المتاحة وهي تطبيق العامل الزمني للأصناف لقياس تكلفة المخزون.

-بالنسبة لبطء صرف بعض المهمات الخاصة بالمشروعات القومية فإنه في بعض الأحيان يحدث تأخير لظروف خارجة عن إرادة الشركة وترجع إلى خطط وظروف وإجراءات بعض الجهات بالدولة وجاري فحص ما تم الإشارة إليه وموافاة سيادتكم بالمستجدات.

- بالنسبة لتأخر الشركة في البت في إجراءات التعاقد وإصدار أوامر التوريد للموردين وعدم الدقة في تحديد احتياجات الشركة فيرجى العلم بأن الشركة قامت بإتخاذ كافة الإجراءات الطبيعية طبقا للوائح والتعليمات وبذلت العناية المهنية اللازمة في أداء عملها في كافة مراحل التعاقدات سواء في التخطيط أو التعاقدات أو الموافقة على علاوات الأسعار ولكن نظرا للظروف الإقتصادية العالمية والمحلية الصعبة وما ترتب عليها من قرارات وإجراءات صعبة والتي انعكست اثارها على كافة الجهات بالدولة والتي تعتبر من الاثار الخارجة عن إرادة الشركة - كما سيتم توضيحه أدناه - فقد حدثت الفروق المذكورة بالملاحظة للأسباب التالية:

- فيما يخص بعض العقود فقد تم التعاقد مع الشركات طبقاً للعروض المالية المقدمة منهم بعد مفاوضتهم للوصول لأحسن الاسعار ونظراً للتغيرات الاقتصادية العالمية والمحلية والتي لا تخفى على أحد وارتفاع اسعار الخامات والمواد البترولية وتحرير سعر الصرف – وكما هو واضح ومعلوم أنها ظروف قهرية خارجة تماماً عن إرادة الشركة ولا يُمكن توقعها أو تجنبها - فتقدمت الشركات بطلب علاوة أسعار للتعاقدات المبرمة مع الشركة المصرية وذلك طبقاً للقوانين والقرارات التي نصت عليها الحكومة المصرية بشأن تعويض الموردين والمقاولين عن فروق الأسعار وبناءً عليه تم إرسال طلبات الشركات للقطاعات الفنية للدراسة وإفادة المشتريات بالموافقة من عدمه وعليه تم موافقة القطاعات الفنية بتوصية معتمدة من رئيس القطاعات المختص وبناءً عليه وطبقاً للائحة الشركة المصرية للاتصالات فقد تم العرض علي لجنة التوازن المالي والتي أقرت بالموافقة علي صرف علاوات للشركات بنسب مختلفة حسب طبيعة كل تعاقد وتم موافاه قطاع المشتريات بنتيجة أعمال لجنة التوازن وكذلك توصية القطاع الفني معتمدة من النائب المختص علي صرف نسب العلاوات وبناءً عليه قام قطاع المشتريات بإعداد مذكرة للعرض علي لجنة البت النهائي حيث قررت الموافقة علي صرف تلك العلاوات.

فيما يخص التعاقد مع الشركة الموردة منذ عام ٢٠١٦ وتم إصدار أكثر من أمر توريد علي العقد وشروط السداد بالجنيه المصري بسعر صرف أمر التوريد وحيث إنه تم إصدار أوامر شراء جديدة بعد التغيرات الاقتصادية من تحرير سعر الصرف – وهي ظروف خارجة عن إرادة الشركة – فتقدمت الشركة بطلب لتغير شروط السداد وتم دراسة الطلب والموافقة عليه بتوصية معتمدة من النائب المختص علي تعديل شروط السداد وبناءً عليه تم العرض علي لجنة البت النهائي حيث وافقت علي تغير شروط السداد .

- فيما يخص العقد الخاص بوجود تأخر في تنفيذ الأعمال طبقا لشروط التعاقد وذلك بناء على الآتي:

-بتاريخ ١٥ / ٦ / ٢٠٢٣ تم التعاقد مع المورد، على أن تكون مدة التنفيذ ١٢ شهر من تاريخ استلام الموقع خالي من العوائق او من استلام الدفعة الأولى او من تاريخ اصدار الخطابات البنكية (LC) أيهما لاحق.

-بتاريخ ١٦/١٠/٢٠٢٣ تم تسليم الشركة الموقع وبتاريخ ١١ / ١ / ٢٠٢٤ بدات الشركة فى توريد المهمات للموقع وتم اصدار خطاب ضمان الدفعه المقدمة بتاريخ ١٠ / ٣ / ٢٠٢٤، ونظرا لعدم فتح اعتماد مستندى من جانب المورد فقد تم احتساب مدة التنفيذ اعتبارا من تاريخ الدفعة المقدمة.

بالنسبة لعقد االخاص بزيادة الأسعار فيرجى العلم بأنه يتم النظر في جميع طلبات العلاوات من خلال لجنة التوازن المالي المشّكلة من السادة القطاعات (الأموال والمخاطر – الشئون القانونية – الموازنة وغيرها من القطاعات المختصة) في ضوء متغيرات السوق مما يضمن التوازن المالي طبقا للوائح المنظمة للشركة المصرية للاتصالات.

- بالنسبة للعقد الخاص بطلب علاوة فقد رفضت الشركة المصرية للاتصالات طلب العلاوة المقدم من الشركة وبالتالي لم يتم تحمل الشركة لأى علاوات.
- بالنسبة للعقد الخاص بالتأخر في التنفيذ فيرجى العلم بأنه يتم ابرام التعاقدات بنظام الاتفاق الاطاري علي سعر الوحدات دون تحديد الكميات أما فيما يخص أوامر التكليف لا يتم اصدارها الا بناءا علي احتياجات فعلية طبقا لخطة الشركة المصرية للاتصالات للمشروعات المختلفة ، كما أنه يتم تنفيذ مشمول أمر الشراء طبقا للمدة

- المنصوص عليها وفي حال ظهور معوقات خارجة عن إرادة الشركة تمنع التنفيذ في الموقع يتم إعداد مذكرة مسببة من جهة الإشراف على التنفيذ وعرضها على السيد نائب الرئيس التنفيذي المختص للنظر في الأمر والتوصية بما يراه مناسبا وهو ما تم بالفعل بالعقد المذكور.
- بالنسبة للعقد الخاص بالتأخر في التوريد فقد تم فرض غرامة تأخير على الشركة وخصمها من مستحقاتها.
- بالنسبة للعقد الاخر الخاص بالتأخر في التوريد فيرجى العلم بأنه لم يتم التأخير في التوريد إنما فرق التوقيتات يرجع إلى إنهاء إجراءات وموافقات جمركية، ومالية، وفحص، وغيرها.

– بالنسبة لعدم تضمين المخزون لنحو مبلغ ٩,٤ مليون جنيه فإن المبلغ يتم فحصه وتسويته بشكل مستمر وما يؤكد ذلك هو إنخفاضه من نحو ٤٠ مليون جنيه في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٤ إلى نحو ٩,٤ مليون جنيه في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

– بالنسبة لقيمة مهمات العجز والبارز لبعض الأصناف والمهمات المرفوضة فإنه جاري إتخاذ الإجراءات اللازمة وفقا لنتائج أعمال اللجان ، أما بالنسبة لمهمات مخزن تحت الفحص فإنه جاري اتخاذ الإجراءات اللازمة لفحص وتسوية تلك المهمات .

– بالنسبة لعدم إنشاء منظومة حسابات للمخازن الفرعية فإنه بالفعل يوجد منظومة لحسابات المخزون للمخازن الفرعية التي تم إستيفاء الشروط الخاصة بها وفقاً للائحة التخزين والقواعد التفصيلية الخاصة بها ، أما بخصوص أي مخازن فرعية تحت الإنشاء فإنه يتم العمل على الإنتهاء من الإجراءات اللازمة لرفعها على منظومة حسابات المخزون ، أما بالنسبة لتحميل قيمة بعض منصرفات المخازن على المصروف مباشرة فإن ذلك يتم فقط لبعض المخازن المحلية القليلة نظرا لعدم وجود مخازن فرعية بالقطاع التابعة له يمكن توسيطها أولا قبل تحميلها على المصروف ويتم الرقابة على تلك الاصناف من واقع العهد الشخصية المسلمة لأمناء العهد بالمخازن بالاضافة الى تضمينها بمحاضر الجرد السنوية كل عام.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١٧)

لم نواف بما يفيد قيام الشركة بإعداد وإرسال المصادقات لبعض أرصدة العملاء والأرصدة المدينة والدفع المقدم والأرصدة الدائنة فى ٢٠٢٤/١٢/٣١ للتحقق من صحة تلك الأرصدة في ذات التاريخ.

وأوصينا بإتخاذ اللازم فى هذا الشأن.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يُرجى العلم بإنه تم إرسال مصادقات لكبار العملاء والموردين والأرصدة المدينة والدائنة، ولكن نظرا لكبر عددهم وانتشارهم داخل البلاد وخارجها فقد تم إعداد وإرسال مصادقات في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ لكلا من الاتى :

– عملاء المشغلين (شركات المحمول وشركات الإنترنت).

– بعض عملاء المؤسسات والشركات والدولي والنواقل.

– وزارة المالية وشركات التحصيل الخارجي.

أما بالنسبة للأرصدة الدائنة فقد تم إرسال مصادقات مع شركات التحصيل الخارجي أيضا، كما تم إرسال مصادقات لبعض الموردين.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١٨)

بلغ رصيد حساب العملاء نحو١٤,٢ مليار جنيه – بعد خصم مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة – بنحو ٢,٩ مليار جنيه في٢٠٢٤/١٢/٣١ ، وتضمن الرصيد بعض المبالغ بلغ ما أمكن حصره منها نحوا٢,١ مليار جنيه تتمثل في (نحو٧٨٢ مليون جنيه مديونية متوقفة علي بعض العملاء خارج مصر يرجع بعضها لعام ٢٠٠٠، ونحو ١٠٥ مليون جنيه مديونية مستحقة علي بعض الجهات المؤجرة لدوائر الاتصالات يرجع بعضها لعام ٢٠١٠، وكذا نحو ١,٤مليار جنيه مديونية متوقفة علي بعض عملاء الحكومي، ومنزلي، وتجاري ، وبيع خدمة) يرجع بعضها ما قبل عام ٢٠٠٠، ونحو ٣٢ مليون جنيه قيمة المتبقى من مديونية الهيئة العامة للطرق والكبارى عن الاعمال التى قامت بها الشركة خلال عامي ٢٠١٧، ٢٠٢٢ ونشير الي عدم قيام الشركة بتقييم الرصيد المستحق علي بعض العملاء بالخارج المتوقفين عن السداد والبالغ نحو٨٨٧ مليون جنيه منذ ٢٠٢٢ حيث لم تقم الشركة بإعادة تقييمها على سعر الإقفال للعام الحالي مما يعد مخالفاً لمعيار المحاسبة المصرى رقم ١٣ الخاص بأثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية.

فضلاً عن وجود مبالغ معلاه بالأرصدة الدائنة متحصلات من العملاء بنحو١,٤ مليار جنيه منها تحويلات جهات حكومية بلغت نحو٣٦٧ مليون جنيه يرجع تاريخ بعضها لعام ٢٠١٧ دون تسوية لما له من أثر علي حساب مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة والعملاء.

وأوصينا بإتخاذ الإجراءات اللازمة نحو تحصيل المديونيات المستحقة للشركة حفاظاً على حقوقها، وبحث ودراسة الأرصدة المحصلة من بعض العملاء واجراء التسويات اللازمة ومراعاة أثر ذلك على مخصص الخسائر الائتمانية التزاماً بمعايير المحاسبة المصرية.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يُرجى التفضل بالإحاطة بالآتي:

– بالنسبة لأرصدة العملاء خارج مصر فإنه يتم بذلك كافة الجهود اللازمة لتحصيل ما يمكن تحصيله ويتم تضمين تلك المديونيات بدراسة إضمحلال أرصدة العملاء بنسبة ١٠٠ % من قيمة المديونية .

– بالنسبة لمبلغ ١٠٥ مليون جنيه الخاص بالدوائر المؤجرة فإنه يتم بذل كافة الجهود الممكنة لتحصيلها وكما هو معلوم لسيادتكم أن بعض تلك المديونيات لدى جهات دولية لها ظروف سياسية يصعب معها التحصيل بالطرق العادية.

–بالنسبة لمبلغ ١,٤ مليار جنيه الخاص بمديونية الجهات الحكومية وعملاء المنزلي والتجاري وبيع الخدمة فإنه يتم بذل كافة الجهود المُمكنة لتحصيلها ، كما يتم عمل دراسة الخسائر الإئتمانية المتوقعة لها كل ربع مالي.

– بالنسبة لمبلغ ٣٢ مليون جنيه الخاص بهيئة الطرق والكباري فإنه جارى العمل على تسوية الأعمال المنفذة لخدمة الطرق الاستراتيجية من خلال اتفاقيات مع هيئة الطرق والكبارى بعد خصم قيمة الجعل السنوى المستحق على الشركة كما انه سيتم تسوية تلك القيمة بعد التوصل لاتفاق مع الهيئة.

– أما بالنسبة لتقييم أرصدة العملاء فإن الشركة تقوم بتقييم كافة أرصدة العملاء بالعملات الأجنبية ولكن نظراً لوجود بعض الأرصدة المتوقفة منذ سنوات ومن المتوقع عدم تحصيلها وبالتالي ترى الشركة أن إعادة تقييم أرصدة العملاء المتوقفين منذ سنوات سيؤدي إلى تضخيم الحسابات وتكوين أو رد مخصصات لمقابلة الزيادة أو النقص في أرصدة العملاء ، وفى ضوء الظروف الاقتصادية الحالية ترى الشركة عدم تضخيم أرصدتها وتقييمها بمعدلات الزيادة المستمرة فى أسعار الصرف ومن ثم قررت الشركة تثبيت سعر التقييم على أساس سعر صرف (٢٤،٦٨٥) جنيه في ٣١ / ١٢ / ٢٠٢٢.

–بالنسبة للمبالغ المُعلاة بالأرصدة الدائنة والخاصة بمتحصلات العملاء فيرجى العلم بإنه يتم تعلية هذه الحسابات بشكل مؤقت عند تحصيل مبالغ من جهات حكومية ثم الفحص والتوصل إلى حساب العميل المختص ومن ثم عمل التسويات اللازمة وهي عملية مستمرة وحيث أن معظم الجهات تقوم بالتحويلات في آخر أيام من الشهر وهو ما يجعل الشركة تقوم بتعلية الحساب بشكل مؤقت نظرا لمواعيد إقفال الحسابات وجاري العمل على فحص وتسوية كافة المبالغ فور توافر البيانات والمستندات اللازمة لذلك.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١٩)

وجود بعض أوجه القصور في نظم الضبط الداخلي بشأن منظومة العملاء والإيرادات، نتيجة ضعف الترابط بين القطاع المالي والتجاري بالشركة الأمر الذي ترتب عليه وقائع ذات مخاطر عالية ومن مظاهر ذلك ما يلي:–

أ- إتباع الشركة للأساس النقدي لعملاء المجتمعات المغلقة بالمخالفة لمعايير المحاسبة المصرية فى هذا الشأن الأمر الذي أظهر حسابات العملاء والإيرادات على غير حقيقتهما.

ب- عدم قيام الشركة بفرض غرامات التأخير المنصوص عليها بالعقود بالرغم من تأخر بعض العملاء عن سداد المستحقات.

ج- استمرار انفراد قطاع المشغلين بالتحاسب مع عملاء المحمول ودوائر بنظام الـ I R U وانحصار دور الإدارة المالية في قيد المعاملات المالية فقط ، وذلك بالمخالفة لقواعد الرقابة الداخلية على أعمال العملاء والإيرادات.

د- عدم وجود سجلات تحليلية مرتبطة بمنظومة الحسابات المالية لأرصدة العملاء (داخل مصر– عملاء تشغيل محلي VSAT، وعملاء المقاصة ، عملاء خارج مصر).

ه- لم نواف بنتائج أعمال اللجنة المشكلة منذ عام ٢٠٢١ لفحص ومراجعة أعمال قطاع دعم مبيعات عملاء الشركات والمؤسسات للتحقق من صحة أرصدة العملاء الدفترية وبين أرصدتها المسجلة على منظومة الحاسب الآلي، وقد تم إعادة تشكيل اللجنة في عام ٢٠٢٣وحتي تاريخه (ديسمبر ٢٠٢٤) لم يتم الإنتهاء من عمل اللجنة وتوصياتها.

ونشير إلى أن رد الشركة على تقاريرنا السابقة وأخرها تقريرنا على تقرير الفحص المحدود في ٢٠٢٤/٩/٣٠بأنه "تم تشكيل لجنة لفحص أرصدة العملاء وأنه تم إعادة هيكلة قطاع المشغلين وتقسيمه إلى عدة قطاعات غير موضوعي حيث أن هذا التقسيم لم يحقق الهدف المنشود لعدم وجود دور فعال للإدارة المالية بالقطاع الأمر الذي يتعارض مع توصياتنا".

وأوصينا بضرورة الالتزام بأساس الاستحقاق لإظهار حسابات العملاء والإيرادات على حقيقتهما، والعمل على تلافي أوجه القصور في نظام الرقابة الداخلية لمنظومة العملاء.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يُرجى التفضل بالإحاطة بالآتي :

ان كافة الخدمات المقدمة لعملاء التليفون الأرضي/المحمول مميكنة من خلال الأنظمة الالكترونية المستخدمة بالشركة ، أما فيما يخص عملاء المؤسسات والشركات فإن بعض من خدماتها يتم تقديمها بطرق يدوية وذلك لسرعة تقديمها لحين ميكنتها وهو ما سيتم العمل عليه خلال الفترات القادمة ، وبالنسبة لعملاء المشغلين محلي ودولي فإنه يتم تقديم خدماتها بشكل يدوي ، ونظرا لاستحداث العديد من الخدمات المُقدمة للعملاء وما يلزم ذلك من تحديث لدورات العمل مع الحفاظ على الفصل بين المسئوليات وضرورة الميكنة لكافة العمليات قدر الإمكان وهو ما تقوم به الشركة حالياً حيث يتم دراسة كافة الحلول والبدائل الممكنة لتنفيذ ذلك حيث تم البدء في التنفيذ لبعض خدمات عملاء وحدة أعمال الدولي وفور الانتهاء من كافة الخدمات سيتم التنفيذ في باقي وحدات الأعمال في ضوء التكلفة والعائد مع مراعاة الظروف الاقتصادية وارتباطات الشركة المختلفة.

أ- بالنسبة لعملاء خدمات المجتمعات المغلقة فإن الشركة تتبع أساس الإستحقاق ولا تقوم بإثبات أي إيرادات إلا بعد تنفيذ الخدمات المطلوبة وليس عند التحصيل ولكن في بعض الأحيان يحدث تأخير في إصدار بعض الفواتير لأسباب هي محل أعمال لجنة فحص أرصدة عملاء الشركات والمؤسسات وسوف يتم إتخاذ الإجراءات اللازمة لتلافي ذلك فور انتهاء اللجنة من أعمالها.

ب- فيما يتعلق بعدم توقيع غرامة التأخير المنصوص عليها في بعض العقود فنحيط سيادتكم علما بإن ذلك لا يتم مع كافة العملاء عن كافة الخدمات ولكن مع بعض عملاء المجتمعات المغلقة فقط التي بها منافسة شرسة مع شركات المحمول حيث ان الخطة التجارية والتسعيرية للشركة تتمثل فى الحرص على الانتشار وزيادة نسب التعاقد مع هؤلاء المطورين العقارين من خلال التوسع فى انشاء بنية تحتية داخل هذه المجتمعات لإتاحة تقديم خدمات الاتصالات التى تقدمها الشركة للعملاء النهائيين وهو الغرض الرئيسى من هذا الانتشار حيث ان تحقيق الأرباح المرجوة من هذا التوسع تتمثل بشكل رئيسى فى تعاقد العملاء النهائيين على خدمات الاتصالات بالإضافة الى سدادهم للاشتراكات ورسوم الأولوية.

ج-بالنسبة لقطاع المشغلين وفيما يخص فصل المهام بالقطاع فقد تم عمل هيكلة لقطاعات المشغلين وكان الهدف الرئيسي منها هو الفصل بين جهات البيع والفوترة والتحصيل حيث أنه تم اعادة هيكلة رئاسة قطاعات المشغلين طبقا للقرار الاداري رقم ٢٨٢٨ بتاريخ ١٩ / ٨ / ٢٠١٨ وتم فصل المهام لتلافي أي انفراد بالأعمال وضمان مستوي رقابة عالي واستمرارا لحرص الشركة على ذلك فقد تم ايضا فصل قطاع فوترة وحسابات العملاء عن قطاعات المشغلين وأصبح يتبع مباشرة السيد الأستاذ / نائب الدولى والمشغلين ليختص بإصدار الفواتير وعمل القفل المالى وعمل حسابات وأرصدة العملاء وذلك منذ بداية عام ٢٠٢٢ وسيتم مستقبلاً ميكنة الأجزاء الغير مميكنة لخدمات المشغلين.

د-بالنسبة للسجلات التحليلية للعملاء الواردة بالملاحظة فإنها موجودة بالفعل ويتم موافاة سيادتكم بها ولكنها بشكل يدوي مع إجراءات معينة لزيادة دقتها وإعتماديتها ، أما بخصوص ربط تلك السجلات التحليلية بالسجلات المالية فإنه سيتم ذلك فور الإنتهاء من إجراءات إنشاء منظومات إلكترونية للخدمات.

هـ-بالنسبة للجنة فحص ومراجعة أعمال قطاع دعم مبيعات عملاء الشركات والمؤسسات فإنه سيتم موافاة سيادتكم بنتائج أعمالها فور الإنتهاء منها وإعتماد توصياتها من السيد المهندس / العضو المنتدب والرئيس التنفيذي

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٢٠)

تضمنت الأرصدة المدينة نحو ٢٢٤,٣ مليون جنيه قيمة المتبقي من المبالغ المدفوعة مقدما لإحدى شركات الإستثمار الرياضى والتي سبق إبرام عقد رعاية معها بمبلغ ٢٠ مليون دولار" المعادل لنحو ٣٠٣ مليون جنيه بسعر صرف نحو ١٥ جنيه/ دولار " لمدة ٢٥ عاماً ولم يتم استكمال تنفيذه وقد تم إبرام ملحق للعقد وإستبدال الحقوق الممنوحة بحقوق أخري مقابل باقي الدفعة المقدمة البالغة نحو ١٧,٦ مليون دولار" المعادل لنحو ٢٦٧ مليون جنيه" بالإضافة لقيام الشركة المصرية بسداد مبلغ ١٠٠ مليون جنيه، ونشير في هذا الصدد إلي مخالفة الشركة لبنود ملحق العقد والذي حدد فيه بدء التنفيذ منذ ديسمبر ٢٠٢٢ والذي لم يتم تنفيذ معظم بنوده، فضلا عن عدم تحديد قيم للخدمات المتفق عليها بالملحق المشار اليه مما يصعب معه التحقق من صحة المبالغ المسددة.

ويتصل بما سبق عدم حساب القيمة الحالية لقيمة إشتراكات العاملين عن الإشتراك لمدة ١٠ سنوات البالغ قيمتها نحو١٣٦ مليون جنيه وفقاً لما تقضي به معايير المحاسبة المصرية في هذا الشأن.

وأوصينا بإتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ كافة بنود ملحق العقد وموافاتنا بأسباب التأخر في التنفيذ مع الأخذ في الإعتبار المدد الزمنية للتنفيذ الفعلي للملحق، مع مراعاة العمل علي تنفيذ ما ورد بالبندين (٧، ٨/٣) – في حالة الإستمرار في عدم التنفيذ – وتقييم الخدمات المشار إليها بالملحق وحساب القيمة الحالية وفقاً لما تقضي به معايير المحاسبة المصرية،وإجراء التسويات اللازمة في هذا الشأن.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يرجى التفضل بالعلم بأنه تم طرح العضويات للسادة العاملين بمجموعة المصرية للاتصالات كطرح أولى وتم أصدار العضويات للسادة العاملين خلال شهرى اكتوبر ونوفمبر ٢٠٢٣ كما تم عمل طرح ثانى خلال شهر ديسمبر ٢٠٢٣ وخلال عام ٢٠٢٤ لباقى العضويات للعاملين وبالانتهاء من تجميع العضويات الممنوحة للعاملين سيتم عمل المعالجات المحاسبية اللازمة لتسوية تلك المديونيات الخاصة بالعاملين. أما فيما يخص باقى بنود ملحق العقد فإنه سيتم تقييم باقى الخدمات لاجراء المعالجات المحاسبية اللازمة لها.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٢١)

ما زال حساب التأمينات لدى جهات أخرى يتضمن نحو ٣٦ مليون جنيه تمثل قيمة مهمات مخزنية تم تسعيرها بالزيادة من قبل هيئة المجتمعات العمرانية عن الإتفاق المبرم بينهما وقيمة ما قامت الهيئة بخصمه من مستحقات الشركة تحت مسمى كل من غرامات تأخير وعوائد إستثمارية، وتأمين نهائي وضمان أعمال تم بشأنها صدور ختاميات يرجع تاريخ بعضها الى عام ٢٠١٣ وافادت الشركة بردها أنه تم تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية عليها دون إيضاح ما أتخذته الشركة من إجراءات لاستيداء حقوقهاوكذا عدم إجراء المطابقة اللازمة مع هيئة المجتمعات العمرانية .

وأوصينا بموافاتنا بما إتخذته الشركة من إجراءات نحو استيداء حقوقها طرف الغير.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يرجى العلم بإنه يتم التواصل بشكل دوري مع هيئة المجتمعات العمرانية لتحصيل تلك المستحقات وتطبيقا لمبدأ الحيطة والحذر فقد تم تضمين أرصدة التأمينات الخاصة بهيئة المجتمعات العمرانية ضمن دراسة الاضمحلال الخاص بالأرصدة المدينة وتطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة عليها تطبيقا لمعيار المحاسبة المصري رقم ٤٧.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٢٢)

مازال حساب مدينين الضريبة على القيمة المضافة والمسددة عن بعض العملاء ظاهراً بنحو ٨١,٤ مليون جنيه رصيد متوقف ومرحل منذ سنوات سابقة، وقد أفادت الشركة على تقاريرنا السابقة بفحص ذلك ضمن اللجنة المشكلة لفحص أرصدة العملاء، وهو الأمر الذي لم يتم الانتهاء منه حتى تاريخه.

واوصينا بسرعة إنهاء أعمال اللجنة وإجراء التسويات اللازمة فى هذا الشأن.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يُرجى العلم بإن المبلغ المذكور سيتم فحصه وإجراء التسويات اللازمة ضمن أعمال فحص أرصدة العملاء.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٢٣)

لم تقم الشركة حتي تاريخه بتحصيل نصيبها من إيرادات توزيعات إستثماراتها المالية المستحقة والبالغة نحو ٢٥,٥ مليون جنيه المعادل لنحو ٥٠٢ ألف دولار والتي تقرر توزيعها من أرباح شركة عرب سات (إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر)عن السنوات ٢٠١٩، ٢٠٢٠، ٢٠٢٣.

وأوصينا بإتخاذ الإجراءات اللازمة لتحصيل ايراداتها المستحقة في ضوء قرارات الجمعيات للشركة المستثمر فيها.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يُرجى العلم بإنه يتم التواصل المستمر مع مؤسسة عرب سات لتحصيل نصيب الشركة من توزيعات الأرباح.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٢٤)

إستمرار الشركة في تسجيل بعض الأستثمارات المدرجة ضمن بند استثمارات في أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والبالغ قدرها في ٢٠٢٤/١٢/٣١ نحو ٦٠ مليون جنيه (بعد خصم اضمحلال بنحو ٤٠ مليون جنيه) بالتكلفة بدلاً من القيمة العادلة بالمخالفة لمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) الأدوات المالية.

وأوصينا بالإلتزام بما يقضي به معيار المحاسبة المصري رقم ٤٧ في هذا الشأن.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

جاري العمل على إعداد دراسة لتقييم الإستثمار في تلك الشركات وسوف يتم عمل التسويات اللازمة في ضوء نتائج الدراسة.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٢٥)

لم يتم حتى تاريخه تسوية الخلاف بين الشركة المصرية للإتصالات وشركات الكهرباء بنحو ٣٠٦ مليون جنيه بخلاف فروق ضريبة الدمغه المستحقة للشركة المصرية والذي يمثل قيمة فروق التحاسب عن الفترة من عام ٢٠١٥ حتى ٢٠١٩/٦/٣٠، على الرغم من صدور كتاب جهاز تنظيم مرفق الكهرباء وحماية المستهلك فى ٢٠١٩/٤/٩ بأحقية الشركة المصرية للإتصالات في استرداد تلك الفروق وحقها في إقامة دعوى لإسترداد تلك الفروق خلال ثلاث سنوات وقد جاء رد الشركة على تقريرفحص القوائم المالية فى ٢٠٢٤/٩/٣٠بأنه تم إقامة دعاوي قضائية علي بعض شركات الكهرباء ومازالت متداولة والبعض الآخر مازالت إجراءات التفاوض مستمرة للحصول علي مستحقات الشركة، فضلا عن ذلك لم يتم تسوية الفروق بين الشركة والشركة القابضة لمياه الشرب بشأن معاملة الشركة المصرية للإتصالات بفئة محاسبة تجارية وليس سياحية وفقا لتوصية الأمانة الفنية باللجنة المشكلة بالقرار الوزارى رقم ٨٥٣ لسنة ٢٠٢٠ وقد جاء برد الشركة فى ذات التاريخ أنه جارى التفاوض مع شركات المياه.

واوصينا بسرعة حسم الخلاف بين الشركة وكلا من شركتى الكهرباء والمياه وإجراء التسويات اللازمة ، وموافاتنا بالمستجدات فى هذا الشأن.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يُرجى العلم بإنه قد تم إقامة دعاوى قضائية على بعض شركات الكهرباء وقد صدرت أحكام ابتدائية لصالح الشركة المصرية للاتصالات ضد شركة كهرباء شمال القاهرة وشركة جنوب الدلتا (بنها وطنطا) وشركة كهرباء مصر الوسطى (الفيوم) وجاري متابعة الإجراءات القانونية لتلك الأحكام ، كما يُرجى العلم بإن باقي القضايا المرفوعة ضد شركات الكهرباء مازالت متداولة ، أما بالنسبة لباقي الشركات التي لم يتم رفع قضايا ضدها فإنه مازالت إجراءات التفاوض مستمرة للحصول على مستحقات الشركة ، أما بالنسبة لشركة المياه فإن إجراءات التفاوض معها مازالت مستمرة وسوف يتم موافاة سيادتكم بأي مستجدات فور حدوثها.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٢٦)

إستمرار تضمين كل من الحسابات المدينة ، والدائنة أرصدة مرحلة منذ سنوات سابقة وحتي عام ٢٠٢٣ بلغ ما أمكن حصره منها نحو١,١٥ مليار جنيه ، ونحو١,٣٦ مليار جنيه علي الترتيب يرجع تاريخ بعضها إلى عام ١٩٨٤ دون تسوية، والبعض الأخر مبالغ معلاة متمثلة في (مستحقات، غرامات، رسوم، قيمة خدمات، ...ألخ) بالحسابات ولم يتم البت فيها حتي تاريخه مما يترتب عليه تضخيم الحسابات، وقد قامت الشركة بتشكيل لجنة منذ عدة سنوات لدراسة وفحص تلك الأرصدة طبقاً للأمر الإداري رقم (٤) في ٢٠٢٠/٧/١٦ ولم يحدد لها تاريخ لإنهاء أعمالها، وقد جاء رد الشركة متكرر بأنه جاري الدراسة.

هذا ونشير في هذا الصدد إلى تضمين الحسابات المدينة بنحو ١٣ مليون جنيه تم خصمها من البنوك ومازالت مدرجة ضمن حساب/ مديونيات مؤقتة طرف البنوك يرجع تاريخ بعضها إلى عام ٢٠١٠ لم يتم تسويتها لعدم استيفاء المستندات المؤيدة وكذا تضمين الارصدة الدائنة نحو ٢٥٠,٦ مليون جنيه قيمة مقايسات اتاحة تكميلية يرجع تاريخ بعضها لعام ٢٠١٠.

وأوصينا بإتخاذ الإجراءات اللازمة لتحصيل مستحقات الشركة، وسداد ما عليها حتى لا تتكبد المزيد من فروق العملة لالتزاماتها بالعملات الأجنبية، مع ضرورة سرعة إنهاء عمل اللجنة المشار اليها واجراء التسويات اللازمة في ضوء ما تسفر عنه نتائج الدراسة والفحص لكل من الأرصدة المدينة والدائنة المتوقفة منذ سنوات مؤيداً بالمستندات.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يُرجى العلم بإنه قد صدرت تعليمات بتشكيل لجنة لفحص كافة الأرصدة المدينة والدائنة على مستوى الشركة وقد تم تسوية العديد من المبالغ خلال الأعوام من ٢٠٢٠ إلى عام ٢٠٢٤ وجاري العمل على استكمال أعمال اللجنة وتسوية المبالغ الواجب تسويتها بالأرصدة المدينة وذلك بعد استيفاء المستندات واتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك ، وتطبيقا لمبدأ الحيطة والحذر فقد تم تكوين إضمحلال لبعض الأرصدة المدينة ضمن دراسة الإضمحلال في الأرصدة المدينة الأخرى.

-بالنسبة لحساب للمديونيات المؤقتة طرف البنوك فيرجى العلم بإن رصيد الحساب في تناقص مستمر وهو ما يؤكد حرص الشركة على تسوية المبالغ أولاً بأول متى توافرت المستندات ، كما أن هذا الحساب يتم فيه تعلية ما يتم خصمه من البنوك بشكل مؤقت لحين استكمال الدورة المستندية الخاصة بالمبالغ المخصومة والتي تستغرق بعض الوقت أحيانا بالنظر إلى مواعيد إقفال الحسابات وبعد ذلك يتم إقفال وتسوية تلك المبالغ للحسابات الخاصة بها ، ويتم متابعة وتسوية تلك المبالغ أولا بأول ،أما بالنسبة للمبالغ المُدرجة بالبيان منذ عام ٢٠١٠ فهي عبارة عن حجوزات إدارية قام البنك بخصمها وتجنيبها لحين البت في أسباب الحجز والتوصل لقرار نهائي بشأنه سواء لصالح الشركة وفي هذه الحالة فسيتم إعادة إضافة المبلغ أو في غير صالحها وفي هذه الحالة سيتم إجراء التسويات اللازمة.

-بالنسبة لتضمين الأرصدة الدائنة لنحو ٢٥٠,٦ مليون جنيه فإنه يتم فحص تلك الرصدة تباعاً وتسويتها وفقا للإنتهاء من الأعمال المطلوبة.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٢٧)

لم يتم تحميل حساب المصروفات بنحو ١٨٣,٤ مليون جنيه بيانها كما يلى :-

- نحو ٧٩,٣ مليون جنيه قيمة توريد عمالة الحفر والردم ومصاريف إزالة الأعطال وقيمة المهمات المنصرفة لأعمال الصيانة والإصلاح والتي تم رسملة بعضها علي حساب الأصول الثابتة بالخطأ .
- نحو ١٠,٤ مليون جنيه قيمة خدمات الصيانة الوقائية لوحدات ACCESS MSAN ، خدمات MANGMENT SERVICE.
- نحو ١٦,٦ مليون جنيه قيمة المساهمة التكافلية على إيرادات الإستثمارات فى شركات تابعة والبالغة نحو ٦,٧ مليار جنيه.
- نحو ٢٤,٢ مليون جنيه قيمة حق الانتفاع لبعض اراضى الشركة والصادر بشانها حكم قضائى نهائى بتاريخ ٢٠٢٣/١١/٥.
- نحو ٥,٣ مليون جنيه قيمة تنفيذ جناح الشركة بمعرض صناعة الهواتف المحمولة ببرشلونة والذي لم يتم إنعقاده بسبب جائحة كورونا وقيمة بعض خدمات النظافة والحراسة وما لم يتم تحميله من اتعاب الجهاز المركزى عن عام ٢٠٢٤.
- نحو ١٠,٣ مليون جنيه قيمة ايجارات مواقع ابراج محمول مسددة منذ عام ٢٠٢١ وقيمة مبالغ شحن عدادات كهرباء لمحطات المحمول يرجع بعضها لعام ٢٠٢٣ ولم يتم تسويتهما.
- نحو٣٧,٣ مليون جنيه قيمة المستحق لشركة beIN عن شهر ديسمبر٢٠٢٤ ونشير في هذا الصدد الي قيام الشركة بالتعاقد مع الشركة المذكورة بنحو ١٣,٥ مليون دولار لتقديم خدمة البث التليفزيوني عن الفترة من ٢٠٢٤/٦/١ حتي ٢٠٢٥/١١/٣٠، وقد تحملت الشركة نحو ٩٦,٢ مليون جنيه قيمة شراء خدمة بث إحدي البطولات ولم يتم تحقيق الحد الأدني لعدد المشتركين وفقاً للتعاقد المشار اليه حيث بلغ نسبة ٢٠% فقط، ولم نواف بدراسات الجدوي والإيرادات المحققة من التعاقد المذكور، كما لم نقف علي موقف استفادة الشركة من توفير مساحة اعلانية علي القنوات المذكورة وفقاً للتعاقد حال عدم تحقيق الشركة للحد الأدني للمشتركين.

واوصينا بحصر كافة المصروفات التى لم يتم تحميلها واجراء التصويب اللازم، مع موافاتنا بما سبق الإشارة اليه بشأن التعاقد مع شركة beIN.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يُرجى التفضل بالإحاطة بالآتي:

-بالنسبة لمبلغ ٧٩,٣ مليون جنيه قيمة توريد عمالة الحفر وغيرها فيُرجى العلم بإنه يتم رسملة تلك المنصرفات طبقا للتعليمات المنظمة لذلك.

-بالنسبة لمبلغ ١٠,٤ مليون جنيه فقد تم عمل التسويات اللازمة خلال الربع الرابع عام ٢٠٢٤ والربع الأول ٢٠٢٥.

-بالنسبة للمبلغ الخاص بقيمة المساهمة التكافلية فإنه لم يتم احتساب إيرادات الاستثمارات ضمن أساس الاحتساب وذلك طبقا لتعليمات رئيس مصلحة الضرائب في هذا الشأن.

-بالنسبة للمبلغ الخاص بحق الانتفاع فإنه سيتم عمل اللازم بشأنه فور ورود الصيغة التنفيذية الخاصة بالحكم المُشار إليه.

-بالنسبة لمبلغ ٣,٥ مليون جنيه الخاص بمعرض برشلونة ٢٠٢٠ فإنه جاري عمل التسويات اللازمة خلال الربع الأول ٢٠٢٥ ، أما بخصوص أتعاب الجهاز المركزي للمحاسبات فإنه سيتم تحميل المصروف حلال الربع الأول ٢٠٢٥.

-بالنسبة للمبالغ الخاصة بشحن عدادت كهرباء محطات المحمول عن عام ٢٠٢٣ فقد تم عمل التسويات اللازمة في شهر مارس ٢٠٢٥ وجاري فحص وتسوية باقي المبالغ.

-بالنسبة للمبالغ الخاصة بالنظافة وقيمة إيجارات وأبراج المحمول فإنه جاري فحصها وعمل اللازم بشأنه في ضوء نتائج الفحص.

-بالنسبة للمبالغ الخاصة بالتعاقد الخاص ب bein sport فإنه قد تم منح الشركة المصرية للاتصالات ٤٠٠ الف دولار كمساحة إعلانية إضافية على القنوات الناقلة لبطولة اليورو ٢٠٢٤ دون اى تكلفة إضافية وقد تم استخدامها وفقا لذلك.

كما انه في نهاية بطولة اليورو ٢٠٢٤ قامت الشركة المصرية للاتصالات بحصر العدد الفعلى للمشتركين عند انتهاء البطولة ونظرا لانه لم يتم تحقيق الحد الأدنى المضمون لعدد المشتركين فقد وافقت الشركة على توفير مساحة إعلانية إضافية على قنوات bein بمبلغ ٥٠٠ الف دولار دون اى تكاليف إضافية وجارى موافاتكم بدراسات الجدوى في الشأن والايرادات المحققة.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٢٨)

تم تخفيض حساب التكاليف التمويلية بالخطا بنحو ٦٧ مليون جنيه مقابل إدراج القيمة بحسابى المخزون ومشروعات تحت التنفيذ نتيجة إعادة تقييم الدفعات المقدمة السابق سدادها للموردين بالمخالفة لمعيارى المحاسبة المصرى رقمى ٢ – المخزون ، ١٠– الاصول الثابتة واهلاكاتها والذى أوجب كل منهم على أن يتم التسجيل بالتكلفة.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

جاري عمل التسويات اللازمة خلال الربع الأول ٢٠٢٥.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٢٩)

تضمنت مصروفات الشركة نحو ٢,٣ مليون جنيه قيمة ايجارات مسددة مقدما لبعض مواقع ابراج المحمول والتى لم يتم تركيبها وتشغيلها حتى ٢٠٢٤/١٢/٣١.

واوصينا بحصر كافات الحالات المماثلة واجراء التصويب اللازم في هذا الشأن.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يُرجى العلم بإنه يتم سداد تلك المبالغ وفقا للعقود المُبرمة بين الشركة والغير وجاري فحص تلك الأرصدة وعمل التسويات اللازمة في ضوء نتائج الفحص خلال الربع الأول ٢٠٢٥

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٣٠)

تضمنت الإيرادات نحو ٥١ مليون جنيه قيمة مسحوبات جهاز الخدمة الوطنية وتحالف إبدأ من الكوابل النحاسية وكوابل الرصاص خلال عام ٢٠٢٤ ، ونشير في هذا الصدد الي عدم قيام الشركة بتحصيل تلك المديونيات المستحقة عن النصف الثانى لعام ٢٠٢٤.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

تم تحصيل المبالغ الواردة بملاحظة سيادتكم خلال شهري يناير وفبراير ٢٠٢٥.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٣١)

لم تتضمن الإيرادات بنحو ٤٨,٦ مليون جنيه بيانها كما يلى :

- نحو٢٥ مليون جنيه قيمة التعويضات المحصلة من شركات التأمين عن أعوام سابقة ترجع لعام ٢٠٢٢ وتم تخفيضها بالخطأ من حساب مصروفات العام.
- نحو ١١,٧ مليون جنيه قيمة المبالغ المحصلة من بعض تجار مبيعات المخلفات والخردة عن جلسة المزاد المنعقدة في نوفمبر ٢٠٢٤ علي الرغم من تسليمهم اللوطات المباعة.
- نحو ٨,٤ مليون جنيه قيمة غرامات التاخير المخصومة من مستحقات الموردين بناء على موافقة الجهات المختصة بالشركة وتم إدراجها بالخطا بالارصدة الدائنة.
- نحو ٣,٥ مليون جنيه قيمة الخصم الممنوح من احدى الشركات لشراء عدد تليفون محمول منذ عام ٢٠١٧.
- قيمة نصيب الشركة من الإيراد المستحق لها لدى شركة الدلتا للأنظمة (قيمة التمويل الخاص بتوريد أجهزة لخدمات التوقيع الالكترونى) طبقا للإتفاقية المبرمة ، فضلا عن تضمين الأرصدة المدينة نحو ٩,٥ مليون جنيه المتبقى من الدفعة المقدمة والمسددة منذ عام ٢٠٢٢ بنحو ٩٥ مليون جنيه حيث قامت الشركة المصرية بإضافة نحو ٨٤ مليون جنيه علي حساب الأصول وتحملت عنها نحو ٢١,٧مليون جنيه كمجمع اهلاك دون مقابلته بأي عائد من تلك الخدمة علي الرغم من قيام الشركة المصرية بتحصيل نحو ٢٣,٦ مليون جنيه بمنافذها تم سدادها لشركة الدلتا.

وأوصينا بحصر كافة الإيرادات التى لم يتم تعليتها وإجراء التصويب اللازم .

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يُرجى العلم بالآتي:

– بالنسبة لمبلغ الـ ٢٥ مليون جنيه الخاص بتعويضات التأمين فإن تلك التعويضات هى عن خسائر تكبدتها الشركة نتيجة حوادث أو سرقات وخلافه وان تلك التعويضات فى حدود أو أقل من قيمة الخسائر وبالتالى فإنه من الأفضل تخفيض حساب المصروف بما يتم تحصيله من تعويضات.

– بالنسبة لمبلغ ١١,٧ مليون المُحصل من تجار مبيعات المخلفات فإنه تم عمل التسويات اللازمة لنحو ٩ مليون جنيه خلال شهري يناير وفبراير ٢٠٢٥ بعد إستيفاء الإجراءات اللازمة لذلك وجاري تسوية باقي المبلغ.

– بالنسبة للمبلغ الخاص بالخصم الممنوح من إحدى الشركات فقد تم عمل التسويات اللازمة في شهر مارس ٢٠٢٥.

– بالنسبة للمبالغ الخاصة بغرامات التأخير والمبلغ الخاص بشركة دلتا فإنه جاري فحص تلك المبالغ وعمل اللازم بشأنها في ضوء نتائج الفحص.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٣٢)

لم تتأثر نتائج أعمال الشركة بما يخصها من تكاليف وإيرادات بقيمة ما تم تنفيذه من عمليات توريد وتركيب مهمات خاصة ببعض المشروعات المبرم بشأنها تعاقد مع الشركة العربية للمشروعات والتطوير العمراني، حيث تم إثبات التكلفة وما تم سداده من العميل ضمن حسابي الأرصدة المدينة والدائنة بنحو ٦٣٥ مليون جنيه، ٥٠٢ مليون جنيه علي الترتيب بالرغم من الانتهاء من بعض الاعمال.

كما لم يتم تخفيض قيمة خطابات ضمان الدفعات المقدمة التي أصدرتها الشركة لصالح العميل (منذ عام ٢٠١٩) بما تم تنفيذه من أعمال طبقا للتعاقدات المبرمة مما يؤثر على ارتفاع قيمه عموله مد خطابات ضمان الدفعه المقدمه المستحقه للبنك المصدر لخطابات الضمان.

ونشير إلى أن رد الشركة على تقاريرنا السابقة الذي أفاد بأنه "سيتم الاعتراف بصافي الإيراد فقط في نهاية المشروع" يخالف ما ورد بمعيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) الإيرادات من العقود مع العملاء.

وأوصينا بحصر ما تم تنفيذه وإجراء التصويب اللازم في ضوء معيار المحاسبة المصري المشار اليه عاليه، مع مراعاة تخفيض قيمة خطابات الضمان بما تم تنفيذه من أعمال، وموافاتنا بموقف تنفيذ المشروعات المشار اليها بعاليه، وكذا موقف تحصيل الدفعات المستحقة عن تنفيذ المشروع طبقاً للعقود المبرمة.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يُرجى العلم بإنه جاري فحص الموقف التنفيذي للمشروع مع الجهات الفنية وذلك للوقوف على التنفيذ الفعلى للمشروع لإثبات إيرادات المشروع وذلك فى ضوء التزامات الشركة المصرية للاتصالات طبقاً لبنود هذا النوع من التعاقد فأنه يتم الإعتراف بصافى الإيرادات الخاصه بتلك العقود وذلك فور الإنتهاء من تنفيذ كافة إلتزامات الشركة المصرية للإتصالات وسيتم الاعتراف بتلك الايرادات طبقا للتعاقد فور الانتهاء من تنفيذ جميع التزامات الشركة التعاقدية وسيتم حصر الحالات المماثلة واجراء التسويات اللازمة.

وجارى فحص موقف خطابات الضمان.

الإستنتاج المتحفظ :

وفيما عدا تأثير ما ورد بعاليه في الفقرات السابقة وتأثير التسويات المحتملة والتي كان من الممكن تحديد ضرورتها إذا تمكنا من التحقق من صحة قيم بعض الأصول وبعض المصروفات والإيرادات وقيمة المخصصات المكونة ، فمن رأينا أن القوائم المالية المستقلة للشركة المصرية للاتصالات تعبر بعدالة ووضوح فى جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي للشركة فى ٢٠٢٤/١٢/٣١ وعن نتائج أعمالها وعن تدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية فى ذات التاريخ وذلك طبقا لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة .

مع عدم إعتبار ذلك تحفظاً نورد ما يلى :

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١)

تم جرد جانب من الأصول الثابتة بمعرفة الشركة وتحت مسئوليتها وقد قمنا بالإشراف على جانب من أعمال الجرد في حدود الإمكانيات المتاحة، وقد أسفر إشرافنا عن وجود بعض الملاحظات المتكررة تم إبلاغها للشركة بموجب كتبنا أخرها رقم (٤٣) بتاريخ ٢٠٢٥/١/١٥، والتي أثرت على أعمال الجرد ولم نواف بالرد حتى تاريخه بالمخالفة للمادتين ١٢، ١٧ من قانون الجهاز المركزى للمحاسبات ومنها ما يلي :-

أ- عدم قيام الشركة بإجراء المطابقات اللازمة بين محاضر جرد الأصول الثابتة وسجلات الأصول في ٢٠٢٤/١٢/٣١.

ب- عدم قيام الشركة بإعداد كشوف نتائج الجرد الفعلي للمخازن المقيمة في ٢٠٢٤/١٢/٣١بعض القطاعات لمطابقتها بالأرصدة الدفترية بحسابات مراقبة المخزون حتي تاريخ إعداد التقرير لتحديد الفروق الجردية (عجز/ زيادة) وإجراء المعالجات المحاسبية اللازمة لها وتأثير ذلك على حساب المخزون.

ج- استمرار وجود العديد من الأصول المستغنى عنها والتي تشكل أعباء تخزينية على الشركة فضلا عن عدم التخلص منها بالبيع أو التأجير لتحقيق منافع اقتصادية للشركة.

د- وجود بعض الأصول تمثل طاقات عاطلة غير مستغلة منها بعض سعات الكوابل الدولية منذ عدة سنوات وبعضها تم استهلاكها بالكامل دون أن تستغل بلغ صافي تكلفتها ٢,٢٢ مليار جنيه، كما تضمن حساب مشروعات تحت التنفيذ نحو ١,٩٨مليار جنيه قيمة ما تم انفاقه علي المشاركة في سعات الكابلات البحرية لم يتم استغلالها ويرجع تاريخ بعضها لعام ٢٠٢١ وكذا بعض أصول مباني وسنترالات الشركة (المعصرة، الأوبرا، مركز تحصيل بحلوان، ..ألخ) علي الرغم من إنشاء إدارة عامة لإدارة الأصول الغير تشغيلية لدراسة مدي الاستفادة بالأراضي والمباني غير المستغلة بالشركة وهو الأمر الذي لم يتم.

وأوصينا باتخاذ اللازم نحو الاستفادة واستغلال أصول ومخزون الشركة حتي لا يمثلا طاقات عاطلة غير مستغلة في ضوء تحمل الشركة عبء اهلاك الأصول الثابتة دون تحقيق أيه ايرادات.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يُرجى التفضل بالإحاطة بالآتي:

– بالنسبة لتقارير الجرد فيرجى العلم بأنه قد تم الانتهاء من اعداد الرد على بعض تقارير الجرد وإرسالها لسيادتكم وجاري إعداد الرد على باقي التقارير وموافاة سيادتكم بها.

أ– بالنسبة لأجراء المطابقات الخاصة بالجرد فيرجى العلم بأن الشركة قد قامت بمطابقة نتائج أعمال الجرد " شهادات البارز والعجز " مع دفاتر وسجلات الأصول الممسوكة بالإدارة العامة للأصول الثابتة حتى ٣٠ / ٩ / ٢٠٢٤ وهو آخر بيان للإضافات والإستبعادات الذي تم إبلاغه لإدارات الأصول الثابتة بالمناطق والقطاعات ، حيث تسوية الفروق الناتجة (العجز) للأصول التي تم تخريدها والتي وردت ضمن محاضر جرد الأصول بالدفاتر والسجلات المالية والتي ظهرت في ميزان تعديلية شهر ديسمبر ٢٠٢٤.

ب– تم عمل التسويات الجردية الخاصة بالمخزون في تعديلية ديسمبر ٢٠٢٤.

ج– بالنسبة للأصول المُستغني عنها فإنه جاري حصرها وبحث الطرق المُثلى للاستفادة منها سواء باستغلالها أو بيعها.

د– بالنسبة لسعات الكوابل الدولية فإنه بشكل دوري يتم دراسة أفضل الطرق لإستغلالها بما يحقق أفضل منافع للشركة في ضوء سوق المنافسة الدولي مع العلم بإن بعض السعات يتم إستخدامها كنسخ إحتياطية لبعض السعات الأخرى المباعة ، أما بالنسبة لبعض مباني وسنترالات الشركة الغير مُستغلة فإنه يتم دراسة الإستغلال الأمثل لها وعمل اللازم في ضوء ذلك

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٢)

وجود قصور فى بعض البيانات الفنية وسجلات الأصول الثابتة والسجلات المالية ومن مظاهر ذلك ما يلي:

- عدم تضمين سجلات الأصول أى تحليلات للسعات والفرعات ومحطات الإنزال الخاصة بكابل مينا البحري البالغ قيمته نحو٤,املیار جنيه منذ عام ٢٠١٨ حيث يتم الاكتفاء ببيان فني للكوابل الدولية دون إظهار أثر ذلك علي سجلات الأصول.
- عدم إستيفاء سجل الأصول الثابتة بكافة البيانات التفصيلية وذلك نتيجة لقيد معظم الأصول المضافة خلال الفترة من عام ١٩٩٨ حتى عام ٢٠٠٤ بصورة إجمالية مما ترتب عليه عدم إجراء المطابقات اللازمة بين سجلات الأصول والأصول الموجودة فعليا.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يُرجى التفضل بالإحاطة بالآتي:

-بالنسبة لكابل مينا فيرجى العلم بأنه مدرج بالسجلات كافة البيانات التفصيلية " السعات " للكابل حيث يتم استبعاد الدوائر والسعات طبقاً للبيان الوارد من الجهة الفنية المدرج به " سعة الدائرة ، تكلفة الدائرة ، سعر الخدمة ، الشركة ، نوع الكابل " كما يرجى العلم بأنه يتم إرسال بيان بالسعات الكلية للكوابل الدولية إلى سيادتكم للاطلاع عليها كل ربع مالي.

أما بالنسبة للأصول التي تم تسجيلها بصورة إجمالية فإنه توجد صعوبة فى إستيفاء قيمة بعض الأصول المضافة خلال الفترة من ١٩٩٨ وحتى ٢٠٠٤ التى تم قيدها بشكل إجمالى والتى تم إهلاكها بالكامل بالسجلات وإستبعاد جزء كبير منها وذلك فى تخريد السنترالات وإحلال وسحب الكوابل.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٣)

عدم وجود سجلات تحليلية مرتبطة بمنظومة الحسابات المالية لأرصدة العملاء وأرصدة التأمينات الخاصة بها علي الرغم من تشكيل لجنة لدراسة ذلك منذ ٢٠١٧/٤ ولم يتم نهو أعمالها حتي تاريخه، ولم تقم الشركة حتي تاريخه بإصدار القواعد التنفيذية للائحة التجارية المعتمدة منذ ٢٠٢٠/٩/١٠، فضلا عن إستمرار وجود متأخرات على بعض عملاء مكاتب بيع الخدمة المرفوعين نهائياً من الخدمة بعضها غير مغطي تامينياً والبعض الأخر تزيد مديونيتهم عن التأمين المحصل.

وأوصينا بالعمل على تلافي أوجه القصور لسجلات الأصول الثابتة والسجلات المالية لحسابات المخزون والعملاء والالتزام باللائحة التجارية لإحكام أنظمة الضبط والرقابة الداخلية حفاظاً على إيرادات الشركة.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

بالنسبة لتأمينات العملاء فإنه يوجد تحليل لها على الشاشات على مستوى كل عميل وهي مطابقة لأرصدة الإدارات المالية ، كما أنه يتم المطابقة بشكل دوري لأرصدة التأمينات بين العلاقات التجارية والإدارات المالية ويتم متابعة تحصيل المديونيات بعد خصم مبلغ التأمين ، أما بالنسبة للقواعد التفصيلية للائحة التجارية فإنه سوف يتم موافاة سيادتكم بها

فور إصدارها وتوقيعها من السيد المهندس/ العضو المنتدب والرئيس التنفيذي ، أما بالنسبة لمتأخرات عملاء مكاتب بيع الخدمة فإنه جاري فحص تلك المديونيات وعمل اللازم بشأنهم في ضوء نتائج الفحص.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٤)

إستمرار الشركة في الاستثمار في شركات[1] بنحو ٣٩,٦٥ مليون جنيه مكون عنها إضمحلال بنحو ٣٤,٢ مليون جنيه لم تحصل الشركة عنها أية عوائد نقدية ، ويتصل بما سبق لم نواف بما يفيد ما تم إتخاذه من إجراءات للتخارج من الشركات التي لم تجني عائد، أو التي لم تبدأ النشاط، أو تحت التصفية تنفيذاً لتوصيات لجنة الإستثمار كما جاء برد الشركة علي تقاريرنا السابقة .

ونشير فى هذا الصدد إلى تضمين حساب الإستثمار نحو ١٠ مليون جنيه قيمة الإستثمار في الشركة المصرية لخدمات التوقيع الإلكتروني (شركة شقيقة) مكون عنها اضمحلال بمبلغ ٧,٥ مليون جنيه علي الرغم من تحقيق الشركة المذكورة صافي أرباح بنحو ١٢٥ مليون جنيه في ٢٠٢٣/١٢/٣١ وقيامها بتوزيع أرباح قدرها ٧٠ مليون جنيه طبقا لقرار جمعيتها العامة بلغ نصيب حصة الشركة المصرية للاتصالات منها ٢٥ مليون جنيه، فضلاً عن تحقيقها أيضاً لأرباح بنحو ١٢٩ مليون جنيه خلال عام ٢٠٢٤.

واوصينا بإعادة النظر في جدوى استمرار الشركة في الإستثمارات التي لا تجني ايه عوائد منها، وموافاتنا بالقوائم المالية لشركة الثريا للعامين ٢٠٢٢ و ٢٠٢٣، وكذا ضرورة إعداد الدراسة اللازمة بشأن اعادة النظر في قيمة الاضمحلال المكون لاستثمار الشركة في شركة التوقيع الالكتروني في ضوء تحقيقها أرباح وموافاتنا بمستجدات أستكمال سداد رأس مالها والتأشير بالسجل التجاري من عدمه.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يُرجى التفضل بالإحاطة بالآتي:

أن محفظة الإستثمار بالشركة ككل تحقق عوائد جيدة حيث أن قيمة محفظة الإستثمارات بحوالى ٦,٧٧ مليار جنيه وأن نسبة الإستثمارات الناجحة بها والتى تدر عوائد على مستوى مجموعة المصرية للإتصالات تقدر بنسبة أكثر من ٩٨% إلا أن وجود بعض الإستثمارات الصغيرة تمثل نسبة حوالى ٢% من إجمالى الإستثمارات والتى لا تحقق اى عوائد، وطبقاً لإستراتيجية الشركة فيما يخص الشركات المستثمر فيها وقرارات مجلس إدارة الشركة فى هذا الشأن فإنه سيتم التخارج من الاستثمارات التي لا تدر عوائد تباعاً طبقاً لتوصيات لجنة الاستثمار بالشركة علماً بأن تلك الشركات تم تكوين إضمحلال لها بنسبة ١٠٠%.

-بالنسبة للشركة المصرية لخدمات التوقيع الإلكتروني فيرجى العلم بأنه سيتم رد المخصص المكون لشركة ايجيبت تراست نظراً للموقف المالي الحالي للشركة والذي يشير الي تغطية كافة الخسائر المتراكمة المكونة ، كما يرجى العلم بانه جارى العمل بالشركة لتسوية الجزء الغير مسدد من رأس المال الذي يخص المساهم بى تى تراست ومن ثم التأشير بالسجل التجاري للشركة.

-بالنسبة للشركة العربية لتصنيع الحاسبات فيرجى العلم بان الموقف المالي للشركة لم يتغير بنهاية العام المالي ٢٠٢٣ فضلاً عن عدم رغبة المساهمين الحاليين بشراء أي حصة من حصص المساهمين الاخرين في ضوء الموقف الحالي بالإضافة الي أن بعض المساهمين لم يقوموا باستكمال حصصهم في رأس المال.

.-بالنسبة لشركة كويكتيل يرجى التفضل بالإحاطة أنه فى ضوء صدور الحكم المشار إليه بشهر إفلاس شركة كويك تيل فإنه حتى تاريخه لم يتم الإنتهاء من إجراءات التصفية عن طريق المصفى القضائى حيث تم تغيير المصفى بأخر ويتم حاليا دراسة الموقف وفور إنتهاء تلك الإجراءات سوف يتم عمل اللازم لبيان أثر ذلك على إستثمار الشركة المصرية للاتصالات فى شركة كويك تيل.

-بالنسبة لشركة النيل فإن الشركة تحت التصفية منذ ٣٠ / ٨ / ٢٠٠٩ بناء علي الجمعية العامة غير العادية المنعقدة بذلك التاريخ، وفي انتظار الانتهاء من تلك الإجراءات.

- بالنسبة للشركة الوطنية للمحمول يرجي العلم بأنه قد تمت الموافقة في ١٠ / ١ / ٢٠٠٥ على مساهمة الشركة المصرية للاتصالات في انشاء الشركة الوطنية للتليفون المحمول بنسبة ٥٠% وذلك كأحد البدائل للدخول في سوق المحمول بعد التنازل عن رخصة الشبكة الثالثة لخدمة المحمول في ٢٠٠٣ ، في حين أنه نظراً لاستحواذ الشركة المصرية للاتصالات علي

[1] عربية لتصنيع الحاسبات ، الثريا ،المصرية لصناعة المعدات التليفونية ، النيل ،الوطنية لتليفون المحمول.

نسبة بشركة فودافون وهي ٤٤،٩٥ % بشكل مباشر ، الامر الذي يعتبر انتفاء للغرض الذي أنشأت من أجله الشركة علماً بأن الشركة الوطنية لم تمارس أي نشاط ولم يتم صدور أيه قوائم مالية لها.

– بالنسبة لشركة الثريا فيرجى العلم بإنه فقد تم موافاة سيادتكم خلال الربع الرابع ٢٠٢٤ بالقوائم المالية الخاصة بعامي ٢٠٢٢ و ٢٠٢٣.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٥)

بلغ رصيد النقدية المحتجزة لدي بعض البنوك نحو ٦٩٩,٦ مليون جنيه منها نحو ٣٣ مليون جنيه قيمة حجز اداري لصالح عدة جهات إدارية بالدولة يرجع بعضها لعام ٢٠٠١ علي الرغم من وجود الفتوي رقم ٥٤/١/٤٩١ في ٢٠١٧/٩/٢٧من الجمعية العمومية لقسمي الفتوي والتشريع والتي انتهت الي "عدم جواز توقيع الحجز الإداري علي أموال الشركة المصرية للاتصالات لتحصيل ما يستحق للوحدة المحلية ..... ألخ"، وكذا وجود العديد من الخطابات الواردة من بعض البنوك خلال العام تفيد رفع الحجز الإداري لديها.

فضلاً عن أنه لم نقف حتى تاريخه على أسباب عدم تنفيذ بعض الأحكام الصادرة لصالح الشركة برفع الحجز الإداري عن بعض المبالغ على الرغم من إفادة الشركة بردها علي تقاريرنا السابقة بأنه جاري استخراج الصيغ التنفيذية لها وهو الأمر الذي لم يتم، مما أضاع على الشركة الإستفادة من عوائد تلك المبالغ

وأوصينا بإتخاذ الإجراءات اللازمة لإزالة الحجز الإداري في ضوء الفتوي المشار اليها حفاظاً علي أموال الشركة، وكذا سرعة اتخاذ الإجراءات اللازمة للحصول على الصيغ التنفيذية للأحكام التي صدرت لصالح الشركة والتنسيق مع البنوك لرفع تلك الحجوزات لما له من آثر على عوائد الشركة.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

بالنسبة للحجوزات الإدارية من بعض الجهات الحكومية علي بعض أرصدة الشركة بالبنوك المختلفة فإنها حجوزات قديمة تم اتخاذ الإجراءات القانونية حيالها وقد صدر العديد من الأحكام لصالح الشركة بعضها أصبح نهائياً وجارى استخراج الصيغ التنفيذية لها وإعلانها والتنسيق مع البنوك لرفعها ، كما يُرجى العلم بإن الفتوى الواردة بالملاحظة كانت مختصة بحالة معينة لا يمكن تطبيقها على كافة الحالات حيث أن البنوك تتعامل مع كل حالة حجز بطريقة منفصلة وترى أنه يستلزم تشريع لعدم الحجز على بعض المبالغ بحسابات الشركة وهذا أمر يصعب تحقيقه.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٦)

إستمرار الشركة بتقديم خدمات منصة كلا من OSN – Watch وتحقيق أعداد مشتركين وإيرادات دون أن يقابل ذلك تحميل المصروفات بأى تكلفة ودون أن يتبين لنا وجود علاقة تعاقدية مع الشركة المتحدة وشركة CNE.

واوصينا بموافاتنا بالعلاقة التعاقدية مع الشركات المذكورة والتى تسمح بموجبها للشركة بتقديم تلك الخدمة لعملائها مع إجراء التسويات اللازمة في ضوء تلك التعاقدات.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

جاري التفاوض مع الشركه للوصول الي افضل عرض تجاري بأقل تكلفه علي الشركه و بدون المساس بجوده تقديم الخدمه او التأثير عليها.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٧)

بلغ رصيد عملاء فاتورة أفراد بقطاع المحمول فى ٢٠٢٤/١٢/٣١ نحو ٦٥٩مليون جنيه منها نحو١٩٠ مليون جنيه متأخرات على بعض الأفراد يرجع بعضها لأكثر من عام وهو ما يخالف شروط التعاقد.

وأوصينا بضرورة موافاتنا بأسباب ذلك، والعمل علي تحصيل مديونياتها المستحقة لدي عملائها لما يعود بالنفع علي الايرادات.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

جاري إتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتحصيل المديونيات المذكورة مع العلم بإنه تم تضمين المديونيات المذكورة ضمن دراسة الخسائر الإئتمانية المُتوقعة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٨)

مخالفة الشركة لأحكام المادة (٧) من القانون رقم ١٦ لسنة ٢٠١٨المعدل بالقانون رقم ٤ لسنة ٢٠٢١ بشأن انشاء صندوق تكريم شهداء وضحايا ومفقودي ومصابي العمليات الحربية والإرهابية والأمنية وأسرهم حيث لم تقم الشركة بتحصيل قيمة ضريبة قدرها خمسة جنيهات علي كافة الخدمات والمستندات التي تقدمها أو تصدرها .... بناءً على طلب ذوى الشأن ، وقد جاء رد الشركة يفيد "أن الشركة لا تملك سلطة زيادة أسعار التجزئة بإرادتها المنفردة ... لعدم وجود نص في القانون

يحدد آلية التطبيق في الخدمات التجارية، فضلاً عن إرتفاع أسعار الخدمات مقارنةً بغيرها من الشركات بما يؤثر سلباً علي المركز التنافسي للشركة وشركاتها التابعة ...".

وأوصينا بالالتزام بالقانون رقم ١٦ لسنة ٢٠١٨ وتعديلاته، واتخاذ كافة الأجراءات اللازمة لتطبيق ما يقضي به القانون المشار اليه.

رد الشركة علي ما ورد بالملاحظة

يُرجى العلم بإنه قد سبق وأن تم الرد بإنه تم إرسال خطاب لسيادتكم من الشركة بتاريخ ١ / ٧ / ٢٠٢٤ والمتضمن الأسباب التي استندت إليها الشركة بإن تلك المادة المُشار إليها بالقانون لا تنطبق على الشركة المصرية للاتصالات وشركاتها التابعة.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى:

- تمسك الشركة المصرية للإتصالات حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام الشركة على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية المستقلة متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات وقد تم جرد الأصول الثابتة في ٢٠٢٤/١٢/٣١ بمعرفة الشركة وتحت مسئوليتها طبقا للأصول المرعية.

- البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المُعد وفقاً لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفاتر الشركة وذلك في الحدود التي تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر.